بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كليه الدراسات العليا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (القياسي)

العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية و الصرف الفعلي للزكاة في السودان

(1990-2015م)

The Relation ship between economic variables and the Actual Disbursement of Zakat in Sudan (1990-2015)

إعداد الطالبة:

إرم العالم بشير عبد الرحيم

إشراف الاستاذ الدكتور:

عبد العظيم المهل

2020م

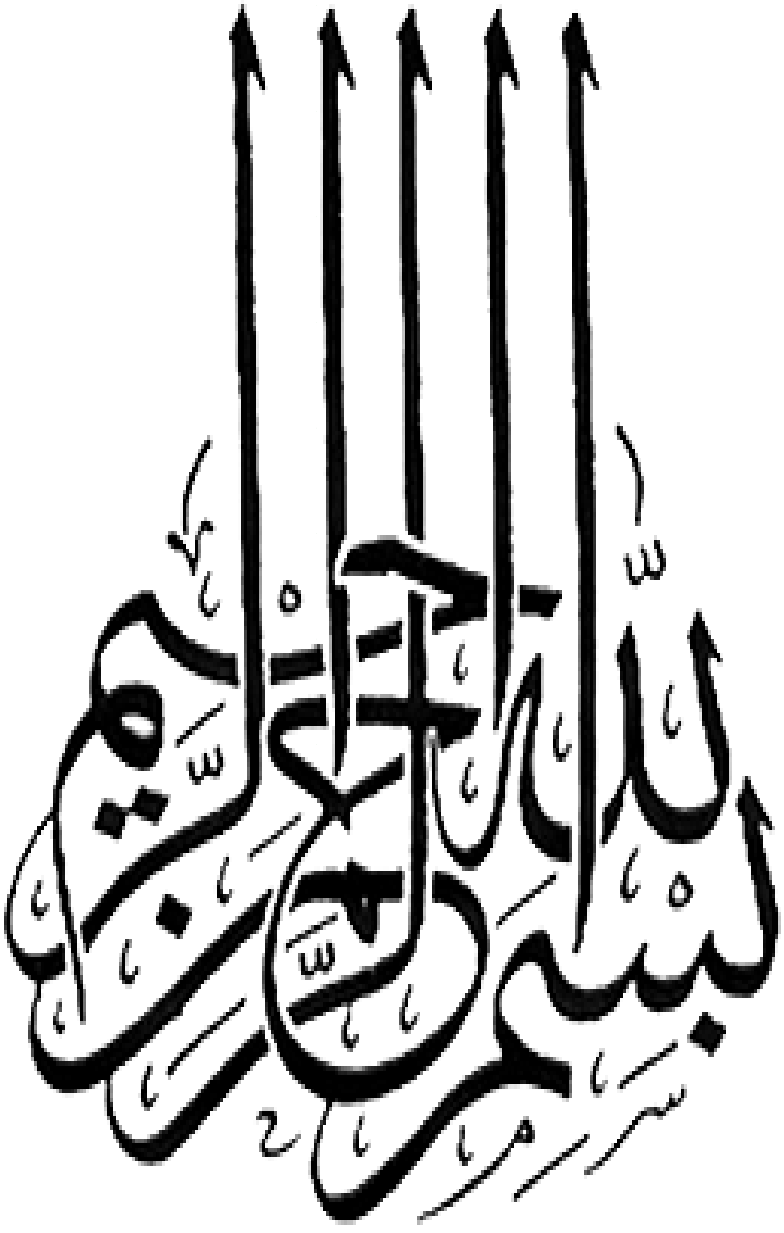
بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

﴿إنمـــا الصـــدقت للفقـــراء والمســـاكين والعـــاملين عليهـــا والمؤلفـــة قلـوبهم في الرقـاب والغـارمين وفي سـبيل الله وابـن السـبيل فريضـة من الله والله عليم حكيم ﴾

صدق الله العظيم

التوبة: الآية (٦٠)

الإهداء

الحمد لله الذي أمرنا بطاعة الوالدين والإحسان إليهما وحثنا علي
إغتنام برهما وإتباع المعروف معهما وأوصانا عليهما كما ربونا صغاراً
اهدي بحثي المتواضع إلى:-

أبى

امى

اخوانى

زملاء الدراسة

إخواني زملاء الدراسة

إليهم هذا الجهد وآمل أن يرضيهم ولهم

مني التحية والإحترام

الي دعوتي المستجابة إلي من أدعوالله أن يقر عيني بة ويرزقني بره

إبني

أحمد جلال فضل شفيق

ارم العالم بشير

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف خلق الله أجمعين
الشكر أولاً لله عزوجل الذي أمدني بالعون والهداية والتوفيق والقدرة للإنجاز
هذا البحث والشكر إلي العاملين بقسم الإحصاء وديوان الزكاة وأخص منهم
الأستاذة مريم محمد والأستاذ أبو بكر يوسف من المعهد العالي لعلوم الزكاة
كما يشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للإستاذ الجليل

الدكتور/عبد العظيم المهل

الذي تكرم بالإشراف علي البحث حيث نال الباحث علي يديه توجيهات حكيمة
وإرشادات سديدة ورعاية مستمرة فله جزيل الشكر،
والشكر والتقدير لكل الأساتذة بجامعة السودان ذلك الصرح الذي أنار عالم
التكنلوجيا بأسمي العلوم والشكر للاستاذ علي الأمين
وأخيراً الشكر موصول لكل من قدم لنا المشورة أو النصح أو المعلومة وجزاهم
الله عنا خير الجزاء ...

اروه العالم بشير

مستخلص البحث

تناولت الدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي الصرف الفعلي للزكاة وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الزكاة لم تلعب دورا كبيرا في علاج المشكلات الاقتصادية المتمثلة في الناتج الاجمالي المحلي والانفاق الحكومي والاستثمار والتضخم وهدفت الدراسة لمعرفة المتغيرات التي تؤثر في الصرف الفعلي للزكاة لزيادة الناتج الاجمالي المحلي وخفض التضخم وفعالية الصرف الفعلي للزكاة في زيادة كل من الانفاق الحكومي والاستثمار ، قامت الدراسة علي الفرضيات التالية : للانفاق الحكومي علاقة طردية مع الصرف الفعلي للزكاة للناتج الاجمالي المحلي علاقة طردية مع الصرف الفعلي للزكاة وللاستثمار علاقة طردية مع الصرف الفعلي للزكاة عكس التضخم الذي سيكون تأثيره عكسيا والمتغيرات المختارة لها التاثير الاقوي علي الصرف الفعلي للزكاة في السودان . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتةصلت لعدة نتائج أهمها : وجود علاقة توازنية وتكامل مشترك بين متغيرات النموذج المبدئي ومتغيرات النموذج الأمثل حتي بعد حذف متغير حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل الطويل حيث دلت نتائج التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه نحو المتغير التابع وعليه يصبح نموزج الدراسة له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف .أثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين الصرف الفعلي للزكاة وكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي ،ووجود علاقة عكسية بين الصرف الفعلي للزكاة ومعدل التضخم ، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصرف الفعلي للزكاة وكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم حتي عند مستوي المعنوية(1%) أن المتغيرات المضمنة في النموذج هي الأعلي تأثيرعلي الصرف الفعلي للزكاة لأنها تفسر(98%) من التغيرات التي تحدث للصرف الفعلي للزكاة حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.055512) .وهي قريبة جدا من الصفر مما يدل علي وجود مقدرة عالية للنموذج الامثل علي التنبؤ ، زيادة نسبة المبالغ المخصصة للصرف الفعلي للزكاة في جميع مصارفها المختلفة لتطوير العمل الاداري والتنظيمي واستيعاب المستهدفين في كل مصرف من المصارف والاستفادة من علاقاتها الموجبة بالمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بزيادة الصرف الفعلي لخفض معدل التضخم وزيادة كل من الناتج المحلي والانفاق الحكومي والاستثمار لتنمية الموارد البشرية وتحسين أداء الاقتصاد الكلي .

Abstract

This study dealt with the effect of some economic variables on the actual disbursement of Zakat .the problem of the study was the Zakat did not play a big role in addressing the economic problems of GDP government spending ,investment and inflation. The study aimed to identify the variables that affect the actual disbursement of Zakat to increase the gross domestic product ,reduce inflation and the effectiveness of actual disbursement of Zakat in increasing both government expenditure and investment. The study based on the following hypotheses :the government expend true has a positive relationship with the actual disbursement of Zakat for the gross domestic product . there is positive relationship with the actual disbursement of Zakat for investment is appositive relationship with the actual disbursement of Zakat country to inflation , which will adversely affect the selected variables . the study followed the analytical descriptive method and come up of several results the most important of which are : a balanced relationship and a common integration between the model variables and the optimal model variables even after the deletion of the variable size of FDI in the long term , where the results of the border test showed a long – term equilibrium relationship moving from intendant variables towards the dependent variables becomes a study model that has the characteristic of common and non- fuzzy integration. The result of the analysis showed appositive relationship between the actual disbursement of Zakat and both government expenditure and GDP . there is an inverse relationship between the actual disbursement of Zakat and the rate of inflation .the existence of a statistically significant relationship between the actual disbursement of Zakat and the government expenditure , GDP and inflation rate , even at the level of 1% The variables included in the model have the highest effect on the actual disbursement of Zakat because they explain 98% of the changes that occur in the actual disbursement of Zakat the model has an ideal ability to predict the actual disbursement of Zakat , where the value of the coefficient is (0.055512), which is very close to zero , indicating the high ability of the optimal model to predict the increase of the amounts allocated for the actual disbursement of Zakat in all its different banks to develop administrative and organizational work ,In each bank and to benefit from their positive relationship with relevant economic variables. Increase the actual expenditure to reduce the rate of inflation and increase the GDP , government spending and investment to develop human resources the GDP government spending and investment to develop human resources and improve macroeconomic performance.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ز
قائمة الجداول	ط
الفصل الأول	
المبحث الاول : الاطار المنهجي	1
المبحث الثاني : الدارسات السابقة	2
الفصل الثانى	
تمهيد	9
المبحث الأول : الاسس الفقهية لاثر الزكاة الاقتصادية والإجتماعية	11-10
المبحث الثانى :دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة.	14-12
المبحث الثالث : دور الزكاة في تخصيص الموارد الاقتصادية .	20-15
المبحث الرابع : دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادى.	26-21
الفصل الرابع : توصيف النموذج القياسى	
المبحث الاول : توصيف النموذج القياسى لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلى للزكاة	88-81
المبحث الثانى : نتائج تقدير النموذج المبدئى للدراسة (اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلى للزكاة).	100-89
المبحث الثالث : نتائج تقدير النموذج الامثل لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلى للزكاة.	111-101

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
تحليل التباين (ANOVA)	46
تحليل التباين (ANOVA)	60
استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار ديكي فولر	88
التكامل المشترك	89
نتائج النموذج المبدئى لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلى للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م – 2015م	90
التقييم الاقتصادى للنموذج	92
تقييم النموذج المبدئى وفق المعيار الاحصائى	92
نتائج التقييم الاحصائى للمعنوية الجزئية للنموذج المبدئى .	93
اختبار التباين ARCH TEST	94
اختبار ديربن واتسون Durbin Waston	95
اختبار lagrange multiplier	95
Q – Statistic test	96
مصفوفة الارتباطات	96
اختبار معامل تضخم التباين	97
قيام مشكلة التوزيع الطبيعى بين متغيرات النموذج المبدئى .	97
نتيجة اختبار معامل عدم التساوى لثايل في النموذج المبدئى .	100
اختبار الحدود Bound test	101
تقدير النموذج الامثل	102
التقييم الاقتصادى	103
تقييم النموذج الأمثل وفق المعيار الاقتصادى	103
نتائج التقييم الاحصائى للمعنوية الجزئية للنموذج	104
اختبار مشكلة اختلاف التباين في النموذج الامثل	104
اختبار ديربن واتسون Durbin Waston	105
اختبار LM	105
Q – Statistic test	106
اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج الامثل .	106
مشكلة غياب التوزيع الطبيعى بين متغيرات النموذج	106
اختبار معامل عدم التساوى لثايل في النموذج الأول	106

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1 -1 مقدمة : -

الإسلام دين عدل ومساواه ومنهج تكافل ورحمة ومابعث المصطفي صلي الله عليه وسلم الإ رحمة للعالمين وجاءت آيات القرآن والسنه تحدد وتوضح كيفية قيام المجتمع المسلم المتكافل المتراحم ففرضت الزكاه وجعلها الحق عز وجل ركنا أساسيا من أركان الاسلام فهي الركن الثالث ومن ثم فهي فريضة وضروره من ضرورات الإيمان .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ ﴾ **المؤمنون: ١ - ٤**

وعندما شعر القائمون بالأمر بدور الزكاة وأهميتها بدأت الدولة تهتم بها فصدر قانون الزكاة لسنة 1405هـ وألزم الجميع به حين إنتقلت الزكاة من طور الإختيار إلى طور الإلزام.

وقد ألمت ببعض أجزاء الوطن مجاعة طاحنة فساهمت الزكاة بعون الله في إنقاذ الكثير من المواطنين بما قدمته من زكوات عينية ونقدية ولقد كان هذا التطبيق سبباً في أن يلم المواطنون بركن الزكاة ويشعروا بأهميتها وضرورتها .

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وازدياد الحديث عن محاربة الفقر تحقيقاً لرفاهية المواطن في كل دولة خاصة بعد الأزمة المالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية تظهر الأهمية لإبراز الاقتصاد الإسلامي كنموذج قادر على تلبية التطلعات البشرية وتحقيق أهدافها فيما يخص التكافل الاجتماعي وعند التحدث عن الزكاة والصرف الفعلي لها من جانب الديوان يمكننا الجزم بما لا شك فيه على قدرتها على سد الثغرة إذا ما تم تطبيقها التطبيق الصحيح والكامل و تسعى هذه الدراسة إن شاالله إلي بحث أثر بعض المتغيرات الإقتصادية علي الصرف الفعلي للزكاة حسب المتاح من معلومات وبيانات .

وبما أن للزكاة دوراً فاعلاً في علاج الكثير من المشكلات الإقتصادية مثل الفقر والتضخم وذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل كما تساهم في تحفيز الإستثمار والإنتاج وتعمل كذلك علي ضبط التضخم وبالتالي تحسين المستوي المعيشي في المجتمع

المسلم وهذا من الناحية الإقتصادية أما الجانب الإجتماعي فالزكاة تعمل علي توسيع ميادين التضامن الإجتماعي التي تشكل اللبنة الأساسية لتماسك وإستقرار المجتمع وإزالة الفوارق الطبقية في المجتمع .

1 -2 مشكلة البحث: -

رغم أن السودان بدأ بتقنين الزكاة منذ العام 1984م إلا أنها لم تلعب دوراً كبيراً في علاج المشكلات الإقتصادية المتمثلة في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والتضخم المتزايد على مر السنين وانخفاض معدل الاستثمار والسؤال البديهي هو هل يمكننا دراسة أثر المتغيرات الإقتصادية علي الصرف الفعلي للزكاة للمساعدة في حل هذه المشكلات :

- ماهو أثر الصرف الفعلي للزكاة علي المتغيرات الاقتصادية في السودان ؟

وتتم الأجابة علي السؤال الرئيسي من خلال الاجابة علي الأسئلة الفرعية التالية :-

- ماهي علاقة الإنفاق الحكومي بالصرف الفعلي للزكاة في السودان ؟
- هل توجد علاقة بين التضخم والإستثمار والصرف الفعلي للزكاة في السودان ؟

1 -3 أهداف البحث : -

- التعرف على المتغيرات التي تؤثر في الصرف الفعلي للزكاة في السودان.
- دراسة علاقة الصرف الفعلي للزكاة لزيادة الناتج الإجمالي المحلي وخفض التضخم .
- دراسة علاقة الصرف الفعلي للزكاة في زيادة كل من الإنفاق الحكومي والإستثمار.

1 -4 أهمية البحث : -

تأتي أهمية البحث من كون الزكاة آلية فاعلة في علاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات لذلك يمكن القول أن :-

(أ) الأهمية العلمية هي إيجاد العلاقة لتأثير بعض المتغيرات الإقتصادية وهي الإنفاق الحكومي الناتج الإجمالي المحلي والإستثمار ثم التضخم علي الصرف الفعلي للزكاة في السودان منذ 1990-2015م .

(ب) الأهمية العملية هي أن النتائج والتوصيات التي ستخرجها هذة الدراسة ستضاف للبحوث العلمية المتعلقة بدراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية للزكاة كواحدة من مؤسسات الإقتصاد المناط بها إحداث تغير إقتصادي في المجتمع وذلك من خلال تركيزها علي البعد الإقتصادي للزكاة .

1-5 فرضيات البحث

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و الصرف الفعلي للزكاة .
- توجد علاقة طردية للناتج الإجمالي المحلي مع الصرف الفعلي للزكاة .
- توجد علاقة طردية للإستثمار مع الصرف الفعلي للزكاة علي عكس التضخم الذي سيكون تأثيرة عكسياً.
- المتغيرات المختارة لها التأثير الأقوي علي الصرف الفعلي للزكاة في السودان .

1 -6 نموذج البحث : -

يمكن كتابة النموذج المبدئي (المقترح) للدراسة في شكلها القياسي التالي :-

$$FIN_t = \beta_0 + \beta_1 * G + \beta_2 * GDP + \beta_3 * I - \beta_4 * INF + \mu_t$$

ويمكن كتابة النموذج الأمثل (المعدل)للدراسة في شكلها القياسي التالي :-

$$FIN_t = \beta_0 + \beta_1 * G + \beta_2 * GDP - \beta_3 * INF + \mu_t$$

حيث أن :-

G: الاتفاق الحكومي

GDP : الناتج المحلي الاجمالي

INF : التضخم

1 -7 منهجية البحث : -

توفر لنا النظرية الإقتصادية التوجيهات العامة والواضحة للكيفية الصحيحة لدراسة أثر المتغيرات الإقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة ، أما مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الإقتصادي الكمي فيزودنا بالطرق والأدوات الإحصائية والرياضية لعمل الدراسة ، لذلك فإن البحث عن أثر المتغيرات الإقتصادية على المتغير محل الدراسة يمكن استخلاصها من التفاعلات المتبادلة للتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الإقتصادية الكلية ، فالبتالي فإن موضوع هذا البحث مزيج ما بين هذه المناهج والأدوات التحليلية الرياضية والإحصائية القياسية.

1 -8 مصادر جمع بيانات ومعلومات البحث :

المصادر الأولية :- تمثلت المصادر الأولية للبحث في البيانات السنوية للمتغيرات الإقتصادية والصرف الفعلي للزكاة .

المصادر الثانوية :- تمثلت في الكتب والمجلات والمقالات والبحوث والأوراق العلمية .

1 -9 حدود البحث : -

الحدود الزمانية : - 1990-2015م

الحدود المكانية :- جمهورية السودان

1 -10 هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول الفصل الأول ويتناول الإطار المنهجي للبحث الفصل الثاني يتمثل في الإطار النظري وهو الآثار الإقتصادية للزكاة في السودان وتعريف المتغيرات محل الدراسة .

أما الفصل الثالث فهو الإطار النظري للنموذج المستخدم في تقدير البحث وهو نموذج الإنحدار الخطي المتعدد أي دراسة تأثير الإنفاق الحكومي والناتج الإجمالي المحلي والإستثمار والتضخم.

والفصل الرابع الذي يستعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث والنتائج والتوصيات .

1-11 الدراسات السابقة :

1/دراسة عبدالعظيم أحمد داؤد (2019م) [1]

عنوان الدراسة:

استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1993م – 2016م

هدفت الدراسة الى بيان العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة في الفترة من 1993م – 2016م من هلال التعرف على أهم العوامل الموثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي والاستفادة من النماذج الرياضية والقياسية في بناء نموذج قياسي للاستثمار الاجنبي المباشر ليتوائم م عالظروف الاقتصادية في السودان وذلك بتحديد الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع ومجموعة أخرى من المتغيرات المستقلة مثل (الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الصرف ، معدل التضخم والدين الخارجي.

---

[1] دراسة عبدالعظيم أحمد داؤد (2019م)، استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1993م – 2016م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قسم الاقتصاد التطبيقي .

2/ دراسة رحاب عبدالرحمن الساير(2015م) [1]

عنوان الدراسة :

دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان في الفترة من 2000-2013م

تناول هذا البحث دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان في الفترة من 2000-2013م وقد استند البحث على المنهج الاحصائي الوصفي والتحليلي ومن أهم أهداف البحث توضيح دور الانفاق الحكومي الجاري في التضهم في السودان وعرض الوضع القائم للتضهم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية وأوصى البحث باستخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فعالة بتقليل معدلات معدلات التضخم في السودان وترشيد الانفاق العام وضبط الاداء المالي الحكومي وتقليل الاسراف وتوجيه الانفاق العام الى المجالات الانتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية واحلال الوارادت وتجنب التضخم المستورد.

3/دراسة نمارق موسى أحمد سليمان (2015م) [2]

عنوان الدراسة:

أثر التغيير في عرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في السودان 1999-2014م

تهدف هذه الداراسة الى معرفة أثر عرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في السودان في الفترة من 1999-2014م ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج القياسي (Eviews) بالاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات وتمثل فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكل من الناتج الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي والتضخم وأوصت الدراسة بخفض الانتاج الحكومي والاهتمام بزيادة

---

(1) دراسة رحاب عبدالرحمن الساير (2015م)، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان في الفترة من 2000-2013م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قسم الاقتصاد التطبيقي .

(2) دراسة نمارق موسى أحمد سليمان (2015م)، أثر التغيير في عرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في السودان 1999-2014م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قسم الاقتصاد التطبيقي .

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال اصلاحات تستهدف زيادة الانتاجية وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

4/ دراسة طه على احمد طه (2014) [1]

عنوان الدراسة :

الزكاة واثرها في الاستقرار الاقتصادى بالتطبيق على ديوان الزكاة السودانى

للزكاة دور مهم في الحياة الاقتصادية والإجتماعية وكذلك دعم الانفاق الاستثمارى والاستهلاكى وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وجباية الزكاة واتساع الوعاء الزكوى فيها وزيادة حصيلتها السنوية تخفف من حدة الفقر ، كما ان المنهج الذى يتبعه ديوان الزكاة في عملية الصرف الراسى والافقى يعمل على تمويل التنمية وخلق التوازن في الاقتصاد السودانى وتوصلت الدراسة الى ان للزكاة دور فعال في محاربة والركود والتضخم الاقتصادى وزيادة الطلب الكلى للسلع والخدمات ، كما اثبتت الدراسة ان للزكاة دور مهم في تشجيع الاستثمار وكذلك من التوصيات التى توصلت اليها الدراسة العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية والتوسع في المشروعات الانتاجية لتحسين السياسات الاقتصادية الكلية للدولة بشكل ايجابى .

5/ دراسة وفاء عبدالرحمن احمد (2006م)[2]

عنوان الدراسة :

الاثار الاقتصادية والإجتماعية للمشروعات الانتاجية بديون الزكاة في السودان

تفترض الدراسة ان الصرف الراسى للزكاة يطور تجربة الزكاة في السودان وكذلك تؤكد على الدور الايجابى للمشروعات الانتاجية من ناحية اقتصادية واجتماعية اضافة الى ان تنفيذ هذه المشروعات الانتاجية يزيد من حصيلة الزكاة ومن اهم النتائج التى توصل اليها الباحث مساهمة مشروعات الزكاة الانتاجية في زيادة الدخل القومى بصورة فاعلة بزيادة دخل المستفيدين والمساهمة في الاستقرار الاقتصادة والإجتماعي ، وشملت توصيات الدراسة وضع المزيد من السياسات الاقتصادية التى تؤكد رعاية الدولة للزكاة والتوسع في المشروعات

---

[1] طه علي احمد طه 2014 ، الزكاة واثرها في الاستقلال الاقتصادي بالتطبيق على ديوان الزكاة السوداني ، رسالة ماجستير جامعة القرآن الكريم كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية .

[2] وفاء عبد الرحمن احمد 2006، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الانتاجية لديوان الزكاة في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة امدمان الاسلامية – قسم ا اقتصاد .

الإنتاجية الجماعية وفق الانشطة الاقتصادية المختلفة ووضع خطة اعلامية متكاملة تعكس الصرف على المشروعات الإنتاجية والاثار الاقتصادية المهمة لشعيرة الزكاة .

6/دراسة صفية عبد الله (2003) ([1])

عنوان الدراسة :

الآثار الإقتصادية للزكاة بالتطبيق علي التجربة السودانية

وكان موضوع الدراسة مناقشة عدم تحقيق الأسس المرتبطة بهذة الفرضية في الجوانب الإقتصادية وكان هدف البحث معالجة الإخفاقات التي تنتج عن التطبيقات غير السليمة للزكاة لخلق مجتمع سليم ومعافي متماسك الأوصال وإستخدام البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وكانت فرضيات البحث أن التحصيل الضعيف للزكاة يعود الي عدم الوعي بأهمية الخطاب الزكوي وعدم وجود بيانات حقيقية عن المكفلين يؤدي الي قصور في الإيرادات وعدم التوزيع الصحيح يؤدي إلي تجاوزات في الصرف وتمثلت نتائج البحث في أن جمع وصرف الزكاة يخدم الإقتصاد القومي ويقلل من التضخم بجمعها نقداً وتوزيعها عيناً.

وإن ميزاينة الزكاة أداة فاعله وذلك في تحقيق الأهداف والرقابة علي الصرف كما أن للزكاة دور في تقويم النظام الإقتصادي الإسلامي وتميزة علي غيره من النظم الإقتصادية ومن أبرز توصيات البحث الإمانة والعفة علي موظف الزكاة كما جاء في قولة تعالي (قال إجعلني علي خزائن الأرض أن حفيظ عليم) سورة يوسف آية 55.

واخيراً توظيف موارد الزكاة نحو المستحقين وتقليل الإنفاق علي مباني ديوان الزكاة حتي تصل لمستحقيها حسب ماجاء في الشرع .

7/ دراسة نعمات عباس عبدالله محمد سوار (2000م)[2]

عنوان الدراسة :

دور الزكاة في التنمية الاقتصادية في السودان

تعتبر الزكاة ركناً اساسياً في الاقتصاد الاسلامى ، حيث تعد من الادوات الاساسية لتنمية المال واعمار الارض لانها تعمل على استثمار الاموال ، لذلك كانت نتائج هذه الدراسة ان

([1]) صفية عبد الله (2003) ، الآثار الإقتصادية للزكاة بالتطبيق علي التجربة السودانية ، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، الدرسات العليا - مصارف

[2] نعمات عباس عبد الله سوار (2000) ، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير جامعة النيلين ، قسم التنمية الاقتصادية

الزكاة تلعب دوراً تمويلياً من حيث ضخامة اموالها واستمراريتها ، وكذلك من حيث محاربتها الاكتناز والاموال العاطبة وتشجع الاستثمار وتحقق التنمية الشاملة والتوزيع العادل للدخل ، وتميزت تجربة السودان في تطبيق الزكاة باساليب حديثة ومبتكرة في الواقع المعاصر ومن التوصيات فهى تعتبر من مفاهيم الاسلام المتكاملة ومنها المفاهيم الاقتصادية ويجب ان تضع في اعتبارها تحقيق التكامل الاقتصادى للامة الاسلامية فقد تنفذ الاقتصاد المعاصر مما هو فيه من ازمات اقتصادية وكذلك تمليك وسائل الانتاج للقادرين على العمل وفق برامج مدروسة .

8/ دراسة ربيع يوسف فضل المولي (1998م) ([1])

عنوان الدراسة :

ولاية الدولة علي الزكاة وعلاقة الزكاة بالميزانية

تمثل موضوع البحث في أن للزكاة أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع ولابد من تأديتها بصورة ملزمة وأن الدولة مسؤولة من ذلك أما هدف البحث توضيح عملية الجباية والصرف وعلاقة الزكاة بميزانية الدولة والعدالة في توزيعها للمستحقين وما إذا كانت بصورتها الحالية تحقق رسالة الزكاة التي جاء بها الإسلام من أجل تحرير الفرد وتكريمة وترقية المجتمع وإسعادة .

وفي الحديث عن منهج البحث إتبع المنهج الإستقرائي من حيث اراء الفقهاء والاساس المتين الذي وضعة الإسلام منذ البداية في بيان حقيقة الزكاة واهدافها .

وتمثلت نتائج هذا البحث فيما يتعلق بعلاقة الزكاة بميزانية الدولة فقد جاءت الشريعه بمبدأ فصل بيت المال عن ملك الحاكم وفصلها عن بيت المال في الدولة الإسلامية وهذا مايربطها بالميزانية ولكن تختلف بنود وصرفها عن بنود الإنفاق في الميزانية العامة ، لذلك فإن التوصيات كانت أن يكون إختيار الذين يتولون أمر الزكاة بالدولة عن طريق جهاز إستخدام العاملين في الدولة وفق معايير ومواصفات دقيقة وتدريبهم لغرس قيم أنماط سلوكية تتناسب مع المهام التي سيقومون بها وأخيراً أن تحافظ الدولة علي إستقلالية ميزانية الزكاة علي الميزانية العامة للدولة .

([1]) ربيع يوسف فضل المولي (1998م) : ولاية الدولة علي الزكاة وعلاقة الزكاة بالميزانية ، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، الدراسات العليا ، كلية الشرعية والقانون قسم الفقه المقارن

9/ دراسة لبنى عبدالعزيز حسن حضرة (1996م)[2]

عنوان الدراسة :

الاثار الإجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المسلم

الزكاة علاج لمشاكل الفقر وتمويل نفقات الضمان الإجتماعى ولذلك ان اهم النتائج التى توصلت اليها حل مشكلة الفقر وبالتالى سؤ توزيع الدخل والثروة وعدم العمل وهى كتشريع منظم في سبيل ضمان إجتماعى اي يعتمد على الصداقات الفردية التطوعية بل على المساعدات لتحقيق الكفاية لكل محتاج لذلك نجد ان التوصيات تمثلت في انه لابد من توفير الاحصاء الدقيق لاعداد الفقراء والمساكين لوضع سياسات تضمن انخفاض اعدادهم ورفع الناتج الاجمالى المحلى عن طريق برامج وسائل الانتاج .

10/دراسة أحمد عبد الله إبراهيم (1990) ([1])

عنوان الدراسة :

دور الزكاة في علاج بعض المشكلات الإقتصادية

كثيرون من أفراد المجتمع يتجاهلون دور الزكاة وأهميتة ويعتبرونها شعيرة تعبدية إختيارية في إخراجها وعلية لابد من ضرورة تولية الدولة أمر جبايتها وصرفها وذلك لان الله أمر من يتولي أمر المسلمين بذلك في قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣ ﴾ **التوبة: ١٠٣** صدق الله العظيم ،لذلك فإن أهمية البحث تتمثل في المجال العلمي أن فهم ماتقوم به الزكاة في حل بعض المشكلات الإقتصادية والإجتماعية يؤدي الي إستقرار المجتمع ومنهج الحث يقوم علي عرض المشكلات الإقتصادية والإجتماعية وتوضيح دور الزكاة في معالجتها ومايقوم به ديوان الزكاة في السودان .

كما أن الباحث توصل الي نتائج أهمها :-

---

[2] لبنى عبد العزيز حسن حضرة(1998) الاثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المسلم ، جامعة امدرمان الاسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

([1]) أحمد عبد الله إبراهيم ، دور الزكاة في علاج بعض المشكلات الإقتصادية 1990م، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية ، قسم الدرسات العليا.

ولاية الدوله للزكاة وذلك من خلال تقنين جمعها وصرفها بما يخدم الإقتصاد القومي ويحقق رفاهية المجتمع كأن يكون في حالة التضخم تجمع الزكاة نقداً وتوزع عيناً وعكس ذللك في حالة الإنكماش وفي ذلك لايستطيع الأفراد أدؤاها .

كما لابد من تمليك وسائل الإنتاج سريعه العائد للمستحقين ويا حبذا لو كانت صناعات محلية وتوفير رأس المال للذين ينقصهم ذللك وإنشاء بعض المشاريع الإستثمارية وتمليكها للمستحقين.

11/دراسة محمد البشير عبد القادر (1988) ([1])

عنوان الدراسة :

فريضة الزكاة دراسة تحليلية لتطبيق الزكاة في السودان

بما أن تطبيق الزكاة في السودان مر بمراحل مختلفة كانت إختيارية في غالبها الي أن صدر قانون الزكاة الذي ألزم الجميع بة لذلك كان الهدف من البحث دراسة هذة التجربة وما لها وما عليها وتقييمها علمياً حتي تكون التجربة نقطة انطلاق وركيزه ثابتة لمستقبل الزكاة في السودان .

وكانت منهجية هذة الدراسة معتمدة علي المنهج الإستقرائي في التحليل الإقتصادي بالإضافة الي المنهج الوصفي حيث يتم تجميع البيانات والمعلومات من مكاتب ديوان الزكاة بالعاصمه والولايات .

ومن ثم تحليل هذة البيانات ومقارنتها ببعض الدول العربية والإسلامية

وتمثلت نتائج البحث في أن مهام ادارة الزكاة وجبايتها تقع علي عاتق الدولة حيث يقع علي الدولة أخذ الزكاة بصورة صارمة ممن تعنيه ، كذلك فإن قانون الزكاة والضرائب

لكثير من الضرائب المركزية والمحلية كان له أثر سلبي علي الإيرادات العامه .

ازدواج العمل وعودة الضرائب بإستحداث ضريبة العدالة الإجتماعية دون زيادة الإمكانيات المادية والبشرية أثر سلباَ علي سير الأداء بالزكاة وأصبح الإهتمام بالضرائب أكثر من الزكاة خاصة بعد التحول السياسي وإعادة ديوان الزكاة والضرائب الي وزير المالية وآراء مجلس الوزراء حول قانون الزكاة .

([1]) دراسة محمد البشير عبد القادر ، فريضة الزكاة دراسة تحليلية لتطبيق الزكاة في السودان -1988م ، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد .

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

من خلال الإطلاع علي الدراسات السابقة نجد أن من بين أهم العناصر التي تتميز بها هذه الدراسة السابقة هي الأخذ بعين الإعتبار الرؤية القياسية والإحصائية لعلاقة المتغيرات الإقتصادية بالصرف الفعلي للزكاة في السودان وذللك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد حيث أن الدراسات السابقة تبحث في تفسير هذة الظاهرة من ناحية نظرية ووصفية فقط بلإضافة الي ذللك نجد أن هذة الدراسة تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسيه من خلال تقديم الصيغ الحديثة ومعرفة أثر المتغيرات الإقتصادية علي المتغير محل الدراسة .

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للزكاة في السودان

1.2 تمهيد:-

لا أحد يجادل في أنَّ الزكاة هي ركن أصيل من أركان الإسلام إستهدفت جملة من الأغراض وتضمنت عدداً من الحكم والمعاني علمنا منها البعض ولا زال الكثير يحتاج إلى التقصي والبحث ففي كل لحظة وعلى مر السنين يتأكد صلاح الإسلام لكل زمان ومكان وأنه من عند عليم حكيم..

يتوقف هذا البحث بصفة أساسية عند بعض المعاني والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل وترتبط بتطبيق الزكاة في مجتمع المسلمين فبعض هذه المعاني ناشئ من الزكاة نفسها باعتبارها فريضة مالية والآخر منها ناتج عن تفاعل الزكاة باعتبارها متغيراً من المتغيرات فريضة مالية والآخر في نشاط الاقتصاد.

وسنحاول الربط بين الدراسة والتحليل النظري واعتبار التطبيق العلمي للصرف الفعلي للزكاة لنرى مدى التطابق بين النتائج النظرية والتطبيقات العملية للزكاة.

وفي هذا المقام لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن نتائج التطبيق العملي تقتضى دراسة موسعة ولأكثر من حالة لضمان سلامة النتائج ونحن لسنا بحاجة تأكيد أن النظام الاقتصادي الإسلامي كل متكامل لا يمكن الحكم على أحد ظواهره بمعزل عن منظومته المتكاملة ويجئ هذا البحث وفق المنهج الآتي:

أولاً: تنسيق وبيان الأسس والقواعد العامة التي يتم من خلالها دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للزكاة وسنقصد الأحكام المتفق عليها والآثار المسلم بها التي ترتبط بدراسة أثر الزكاة الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية ــ معاً ــ دون فصل بينهما لأنهما وإن تم الفصل بينهما نظرياً إلا إنهما في التطبيق العملي تتداخل مضامينها وتترابط آثارهما.

2.2 الأسس الفقهية لأثر الزكاة الاقتصادي والاجتماعي:

لا يتجادل إثنان على الإطلاق في حقيقة أن للزكاة آثاراً اقتصادية واجتماعية، حيث أن الزكاة فريضة مالية وهي تجب على جميع الأموال النامية حكماً أو فعلاً عند بلوغها النصاب وحولان الحول على بعضها أو عند التحصل عليها كالمال المستفاد مثلاً وسيتم التركيز على الأسس الفقهية التي تقوم عليها افتراضيات البحث وتستند إلى أحكام شرعية وهنا وجه الاختلاف بينها وبين الافتراضات التي تقوم عليها أي دراسة أخرى لا تهتدي بالشرع الإسلامي وهذه الأسس الفقهية للزكاة يمكن إيجازها في الآتي:-

أولاً:-

ثبات واجبات الزكاة المفروضة وعدم قابليتها للإلغاء أو التعديل أي أنها نسب من أموال تقدير أو عينية تظل ثابتة وليس بإمكان أي فرداً أو حاكم التأثير على هذه النسب بالإلغاء أو التخفيض أو الزيادة وهي نسب معلومة حددت في الشارع الحكيم ولسنا في مقام بيانها وتعدادها ولكن ما يهمنا هو ثبات هذه النسب وهذا الثبات بما يمثله (نسبة أو رقماً) يعتبر خاصية لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي لأن النسبة تجعل حصيلة الزكاة تتحرك مع تغير الدخول والنطق وبالتالي فهي تعكس حالة النشاط الاقتصادي ازدهاراً وانكماشاً وحتى كساداً.

ثانياً:-

يوجد حد أدنى في المال (عروض تجارة أو أنعام أو زوع وثمار أو أموال مستفادة أو دخل مستغلات) يتحدد بموجبه الأشخاص الذين يدفعون الزكاة وهو يعرف بالنصاب وحدد من قبل الشريعة الإسلامية بما لا يقبل التغير في أي جهة كانت وهو بهذا المستوى في التحديد يؤثر في المتغيرات الاقتصادية ويحدث آثاراً اجتماعية كما سيأتي السرد.

ثالثاً:-

جباية الزكاة سنوياً في معظم الأموال العامة في النشاط الاقتصادي كرؤوس الأموال العاملة في النشاط الاقتصادي أو مال الثورة الحيوانية كما تجبي عند الحصول على الأموال كالزروع والثمار التي تجب فيها عند الحصاد أو عند إخراج المعدن والركاز في باطن الأرض والعام (الحول) هو المعيار الزمني

المحاسبي المعمول به في كل العالم لقياس الأدلة المالية ومعرفة التحدي الاقتصادي حيث نجد أن الميزانيات كلها سنوية والحصاد دورته زراعية مما لاشك فيه أن ربط الزكاة بهذه الحركة واعتبارها جزءاً أصيلاً فيها له مدلولاته الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً:ـ

يجوز عند ظهور الحاجة العامة تعجيل تحصيل الزكاة لعام عند ملك النصاب كما فعل الرسول صلي الله عليه وسلم مع العباس [1] وجواز التعجيل هذا يعني وجود مرونة في تحديد حجم المال القابل للتوزيع (من حصيلة الزكاة) وهذا له أثر توزيعي يتجاوز النسب الثابتة سنوياً إلى مضاعفتها وبالتالي يتأثر كل من المأخوذ (قدر الزكاة) والمأخوذ منه (مالك النصاب) والمأخوذ له مستحق الزكاة. ولاشك أن هذه الإضافة النقدية أو العينية الناجمة عن تعجيل تحصيل الزكاة لها أثر انفاقي توسعي أما في الحالة الثانية (تأخير تحصيل الزكاة) يعني أن هنالك مبلغاً مالياً تم حبسه عن قطاعات انفاقية في النشاط الاقتصادي ويعتبر هذا سلوك انكماشي.

3ـ2 دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة

الزكاة هي أداة إعادة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله سبحانه وتعالي أحد الأركان التي يقوم عليها الدين حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية ولا حتى الأهواء الشخصية وهي بهذا تتميز بالاستمرارية.

وهي تستهدف أساساً معالجة مشاكل الفقر في المجتمع فالرسول صلي الله عليه وسلم عندما ابتعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن فقال له: (أخبرهم بان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ في أغنيائهم فترد على فقرائهم) ([2]) وهذا لا يستهدف الحل المؤقت للمشكلة إنما تسعى الحل النهائي لها حتى تغني مستحقيها فتخرجهم إلى أدنى مراتب الغني بعد أن كانوا فقراء وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن القدر الذي يعطى

([1]) ابن قدامة ، المغني ، ج2، ص629-630 ، ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، ج2 ، ص 293 ، مجمع الأنهر ، ج1 ، ص 242 ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الأموال ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر 1401هـ / 1981م ، ص242.

([2]) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، ج2 ، ص159

للفقير والمسكين يجب أن يكفيه سنة فيوفر له حاجاته الأصلية لمدة عام ([1]) وقد اختار النووي (من الشافعية) بناءاً على ما فهمه في كتاب الأم إعطاء الفقير والمسكين اللذين لا يحسنان الكسب ولا يجيدان الحرفة بأن يشتري لكل منهما أصلاً يكسب منه ما يكفيه ([2]) وجاء عند الحنابلة أن الفقير والمسكين يعطي ما يكفيه لسنه فالغني الذي يمنع أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية فيأخذ الزكاة من كان محتاجاً ولو ملك أكثر من النصاب ([3]).

وعند المالكية أيضاً مثل القول السابق وعند الحنفية أن من ملك قدر نصاب من أي مال كان فاضلاً عن حوائجه الأصلية وملك زيادة عليها أقل من النصاب فله أن يأخذ في الزكاة بقدر حوائجه الأصلية وقدرت الحاجة الأصلية بما يكفيه في جوانب الطعام والكسوة والمسكن والمركب وآلة الحرفة وسلاح الحرب وكتب العلم لمن يحتاجها ([4]).

وذهب الشافعية أن المسكين والفقير يعطيان كفاية منه إذ لم يكونا مكتسبين أو ذوى حرفة.

إنَّ التطبيق الفعلي لهذه المعاني في الدول الإسلامية يوضح الأخذ بمنهج وسط يجمع بين تقديم المساعدة العاجلة والإغناء للفقراء والمساكين بتمكينهم في امتلاك وسيلة الكسب أو تدريبهم على المهن أو مساعدتهم في إكمال التعليم حيث نجد أن مجلس الزكاة المركزي في جمهورية باكستان حدد كيفية توزيع الزكاة على مستوى اللجان المحلية على النحو التالي:

45% في الإيرادات المتاحة للزكاة تقدم مساعدات شهرية للفقراء 45% في إيرادات الزكاة تقدم مرة واحدة لتأهيل الفقراء لاكتساب عمل دائم أما في لجان الزكاة في الأقاليم فقد قرر المجلس المركزي بباكستان أن عليها تخصيص 40% في إيراداتها للطلاب الفقراء في الجامعات والمدارس ومراكز التدريب ([5]) هذا وقد

([1]) السيراتي ، كشاف القناع ، ج2 ، ص272 ، البهوتي ، شرح منتهي الإيرادات ، ج2 ، ص 424-425 ، الشرح الكبير مع حاشية البهوتي ، ج6 ، ص403 ، محمد الشربيني الخطيب ، مغني المنهاج ، ج3 ، ص114 ، الرملي نهاية المحتاج ، ج6 ، ص 161 ، ابن عابدين ، مرجع سابق ، ج2 ، ، ص58

([2]) النووي ، المجموع : شرح المهذب ، ج1 ، ص 202 -203 ، روضة الطالبين ، ج2 ، ص64-65.

([3]) البهوتي ، كشف القناع ، مرجع سابق ، ج2 ، ص272 ، السراتي ، مرجع سابق ، ص2 ، ص272

([4]) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 451 وما بعدها.

([5]) د. الطيب زين العابدين ، مرجع سابق ، ج2 ، ص58 ، 64 ، 65

بلغ نصيب الفقراء والمساكين عام 1998م نسبة 33% تقريباً في جملة الحصيلة والبالغة 7.527.800.000 مليارات جنيه ([1]) وفي عام 1999م كان عدد الأسر المستفيدة من دعم ديوان الزكاة على المستوى القومي 1.429.277 أسرة وبأخذ متوسط لعدد أفراد الأسرة(5) أشخاص نجد أن عدد الأفراد الذين أعيد التوزيع لصالحهم بلغ (7.146.385) شخصاً وهو ما يقارب نسبة 25% من عدد السكان بالسُّودان.

ما يؤكد فعالية الزكاة في إعادة توزيع الدخل وقد تضمن التوزيع ثلاث مجموعات الفقراء والمساكين تم دعمهم بـ 2,942,300,000 واستفادت في هذا الصرف 1,383,561 أسرة بنسبة 96.8% من إجمالي عدد الأسر المستفيدة في الزكاة في عام 1999م يضاف إلى ذلك أنه تم تقديم الدعم لأبناء السبيل والغارمين حيث نجد أن أبناء السبيل تم دعمهم بمبلغ 94,300,000 بنسبة 29% والغارمين تم دعمهم بـ165,800,000 بنسبة 0.3% ولا يستهدف الصرف على الفقراء والمساكين صرف الإعانات والمساعدات النقدية والعينية وإنما ركزت سياسة الصرف على التأهيل للفقراء وتمليكهم وسائل الإنتاج عملاً بفقه الإغناء وعليه تضمنت سياسة الصرف توزيع النسبة المقدرة للفقراء والمساكين على مستويين الأول خصصت له نسبة 35% تصرف للتوزيع الأفقي مساعدات نقدية وعينية دورية والثاني خصصت له نسبة 15% بغرض تمليك وسائل الإنتاج والمشروعات المولدة للدخل.

هذا وقد اتبع ديوان الزكاة أسلوب تمويل المشروعات الجماعية والفردية من أجل إغناء الفقراء فقد شملت مثلاً المشاريع التي مولها الديوان للفقراء قوارب الصيد ومصانع الملابس ومعدات الحراثة وقنوات الري للمشاريع التي تخدم الفقراء والمعاصر ومصانع الصابون وتربية الدواجن والتأمين الصحي وتقديم الغذاء لطلاب الجامعات وكتاتيب القرآن والطواحين([2]).

([1]) تقرير ديوان الزكاة (إدارة الإحصاء والمعلومات) ، جمهورية السودان ، تقرير ديوان الزكاة لعام 1998م.
([2]) تقرير ديوان الزكاة (إدارة الإحصاء والمعلومات) ، جمهورية السودان ، تقرير ديوان الزكاة لعام 1998م.

ويتضح أثر حصيلة الزكاة في إعادة التوزيع إذا علمنا أن نسب الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السُّودان بلغت عام 1990/ 1991م (0.0%) وجملة الحصيلة في ذلك الوقت 570 مليون والآن عام 1999م بلغت تقديرات الزكاة 11,200,000 وتضاعفت إلى ما يقرب 200 ضعف والمقدر تخصيصه في هذه الحصيلة للفقراء والمساكين 5.5 مليار بنسبة 50% في إجمالي الحصيلة على النحو الآتي:-

23.5% تصرف نقداً وعيناً على مستوى المحليات 17.5% لتمويل وسائل الإنتاج ومشاريع الإعاشة للأسر الفقيرة وفي رأي القائمين على ديوان الزكاة بالسودان أن جملة الحصيلة أقل في الطموح ودون تحقيق الهدف المنشود في معالجة الفقر في السُّودان حيث تمثل حصيلة الزكاة 4% في تقديرات الإيرادات المركزية للدولة لنفس العام و 0.48% في إجمالي تقديرات الناتج المحلي الخاضع للزكاة ونسبة 0.45% في الناتج المحلي وبالتالي فإن دورها في إعادة التوزيع بالرغم في اتساعه إلا أنه دون المطلوب.

4.2 دور الزكاة في تخصيص الموارد الاقتصادية

يقصد بمسألة تخصيص الموارد الاقتصادية إلى توزيع هذه الموارد بين مجالات الاستخدام الاستثمارية أو الاستهلاكية للجيل الحاضرة المستقبلي على المدى الطويل ويجب الإشارة إلى أن الزكاة قامت ابتدأ على نظرية التأثير على حجم ونوع واتجاه الموارد الاقتصادية فالزكاة في حقيقتها اقتطاع من مال بلغ نصاباً سواء أكان هذا المال مستثمراً أو عاطلاً (لأن الأصل في الإسلام أن يكون المال مستثمراً وتعطيله فيه مخالفة) عيناً أو نقداً حال عليه الحول واستفاد صاحبه كالزروع والثمار عند حصادها أو المعدن والركاز عند استخراجه أو ما في حكمها ويتم توزيع هذا المال المتقطع بنص الآية على ثمانية مصارف ﴿انما الصدقت للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ ([1])

وهنالك أثر غير مباشر للزكاة على تخصيص الأموال سيتناول فيما يلي:

([1]) سورة التوبة الآية 60

أولاً: الأثر المباشر للزكاة في تخصيص الموارد:-

الزكاة جاءت لتخصيص الموارد الاقتصادية بصورة مباشرة لمجالات معينة فهي تحول هذه الموارد نحو مجالات الضمان الاجتماعي كما أتضح لنا ذلك في استعرض دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل كمصارف للفقراء والمساكين وبن السبيل كما تعمل كذلك على تخصيص جزء من حصيلة موارد الزكاة نحو النشاط العسكري وفق تفسير مصرف (في سبيل الله) وتعمل كذلك على تخصيص جزء من الحصيلة فهو تأمين النشاط الإنتاجي والتعامل الائتماني كمصرف الغارمين والزكاة بهذا المعني تمثل اقتطاع مباشر في بعض الدخول البالغة النصاب إلى أصحاب الاستحقاق ويتزايد ويقل هذا الأثر المباشر على ضوء حجم الحصيلة ونسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي، أو الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لاهتمام الباحثين بهذا الموضوع فقد قام الباحث بروفسور محمد منذر قحف بعمل دراسة للأموال الخاضعة للزكاة في ثماني دول مستخدماً ثلاثة احتمالات فقهية في تحديد جملة الحصيلة.

- **الاحتمال الأول:** تطبيق رأي الجمهور في تحديد الأموال الخاضعة للزكاة
- **الاحتمال الثاني:** رأي الشيخ يوسف القرضاوي
- **الاحتمال الثالث:** رأي الشيخ بن عقيل الحنبلي

وعلى ضوء هذه الآراء خلص الباحث محمد منذر قحف إلى أن نسبة الزكاة ــ وفق الرأي الأول ــ في سبع دول في الثماني دول محل دراسته وهي (السعودية ــ سوريا ــ مصر ــ اندونيسيا ــ تركيا ــ باكستان ــ قطر) تمثل 1% إلى 2% في إجمالي الناتج المحلي ما عدا السُّودان (الدولة الثامنة) حيث بلغت النسبة فيها وفق هذا الرأي 4.3% هذا ويعزى ارتفاع هذه النسبة في السُّودان لوجود عدد ضخم من الثروة الحيوانية فيها وبتطبيق الرأي الثاني والثالث فإن حصيلة الزكاة تقارب ضعف النسبة المحققة في الرأي الأول لأنها آراء موسعة في نوع وطبيعة المال الخاضع للزكاة حيث تخضع العديد من الأموال الزكاة ([1]).

([1]) د. فؤاد العمر ، تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر ، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة العالمي الرابع ، بيت الزكاة الكويتي.

وبالرغم في هذه النتائج التي توصل إليها الباحثون فهي تبقي في التحليل النهائي احتمالات نظرية قد تخالف الواقع عند التطبيق.

ثانياً: الأثر غير المباشر للزكاة على تخصيص الموارد:ـ

يظهر هذا الأثر غير المباشر على تخصيص الموارد الاقتصادية في خلال آثارها على كل في الاستهلاك والادخار والاستثمار كمتغيرات أساسية تؤثر على حركة الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة.

أولاً: أثر الزكاة على الاستهلاك:ـ

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية في الأغنياء للفقراء حيث دلت جملة من النصوص على ذلك في بينها وصية الرسول الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل لما ابتعثه إلى اليمن حيث قال له (أخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقه تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم) ([1])، والمعلوم أن الفقراء ذوو ميل حدي عال للاستهلاك وأن الأغنياء ذوو ميل حدي منخفض للاستهلاك وعليه فإن الزكاة تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي لأنها تؤخذ في الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك وتعطي للفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك وهذه الزيادة في الاستهلاك تنعكس على العرض حيث يتحرك له الفجوة في الإنتاج ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين([2])وهكذا يكون التخصيص كمياً بالتأثير على حجم الموارد المتجه نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعياً بالتأثير على نوع السلع المنتجة (السلع الضرورية في مثالنا أعلاه) ([3]).

وعلى الجملة فإن الواقع في خلال التجربة السودانية يؤكد أن للزكاة دور واضح في تحويل الموارد نحو الاستهلاك وذلك بتمكين غير القادرين على الاستهلاك وإشباع حاجاتهم مباشرة عن طريق الدفع العيني أو بصورة غير مباشرة عن طريق المساعدات النقدية وقد تجلي دور الديوان إبان الفجوات الغذائية التي تعرضت لها بعض ولايات السُّودان حيث بلغت مساهمات الديوان في التوزيع

([1]) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، ج2 ، ص159

([2]) محمد عبد المنعم عفر، السياسية الإقتصادية والشرعية ، (ب ، ت) ، ص 390

([3]) د. عبد الجبار بسبس ، أثر الزكاة على النشاط الإقتصادي ، المؤتمر العالمي الرابع للزكاة ، مطبوعات بيت الزكاة الكويتي ، (ب،ت) ، ص170.

العيني عشرات الآلاف في أطنان الحبوب (بلغت في التوزيع المركزي في المركز فقط في عام 2001م أكثر من (40.000) وأن كان حجم التأثر الكلي على الاستهلاك تطور إليه في جهة حجم الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي لا زال ضعيفاً يحتاج إلى مزيد من التحريك لرفع حصة الجباية حتى يرتفع الدعم النقدي والعيني للمستهلكين.

ثانياً: أثر الزكاة على الادخار:-

الوجه الأول: أثر الزكاة غير المباشر على تخصيص الموارد نحو الادخار:

تجدر أن البداية الصحيحة لزيادة القدرات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي وتعبئة المدخرات ورفع معدلاتها هي تحسين أداء قوة العمل ورفع كفاءتها العملية والعلمية واستناداً على أن الفقهاء جوزوا تمويل الخدمات العلمية والتعليمية والصحية المخصصة للفقراء والمساكين في حصيلة الزكاة لأنها في بين الحاجات الأساسية المقصود تقديمها لمستحقي الزكاة فقد قام ديوان الزكاة بجمهورية السُّودان بالصرف على مثل هذه الخدمات المخصصة للفقراء والمساكين ([1]) من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية ورفع كفاءتهم وقدرتهم بما يجعلهم أفراداً قادرين على العمل.

الوجه الثاني: أثر الزكاة المباشر على تخصيص الموارد نحو الادخار:-

الادخار ينقسم إلى ادخار عام وادخار خاص والمعلوم أيضاً أن الدولة الحديثة درجت على استخدام الضرائب لإحداث الادخار العام بما يمكنها في اتخاذ القرار المناسب في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فالضريبة تمثل اقتطاعاً جبرياً يؤخذ في الأشخاص ويحول الدولة لتقوم الدولة باستخدام حصيلته لتمويل إنفاقها الذي يحقق مصالح المجتمع كمشروعات البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والدفاعية ولاشك أن اهتمام الدولة بالزكاة والوصول إلى كل الأموال الخاضعة للزكاة سيرفع من الحصيلة وسيعالج مشكلات الفقراء والمساكين وسيساهم في مصروفات الأمن والدفاع عبر مصرف في سبيل الله وبالتالي سيكون له أثر مباشر في توفير جزء من الإيراد العام الذي هو ادخار جبري لتستفيد منه الدولة في تمويل بعض النفقات التي لا يمكن تمويلها

([1]) ديوان الزكاة ، جمهورية السودان ، تقرير المشاريع الإنتاجية والخدمات ، 1998م

من حصيلة الزكاة ([1]) وبالرغم من انخفاض نسبة الزكاة إلى الدخل القومي إلا أنها تظل نسبة قابلة للنمو والتطور والتوسع وسيزداد ذلك عند اكتمال إجراءات قانون الزكاة الجديد الذي ادخل استثمارات الدولة ضمن الأوعية الزكوية.

ثالثاً: أثر الزكاة على الاستثمار:-

يظهر أثر الزكاة في تخصيص الموارد للاستثمار من خلال أثرها على الاستهلاك والادخار اللذين سبق الحديث عنهما حيث تؤدي زيادة الدخول إلى زيادة الاستهلاك والادخار بنسب متفاوتة وتؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الطلب فيتحرك العرض (الإنتاج) ليقابل الزيادة في الطلب الناتجة من تحويلات الزكاة مما يعني معه تزايد حجم الأموال المتجهة نحو الاستثمار كما تؤدي زيادة معدل الادخار إلى تزايد الأموال المتاحة للاستثمار والسمة المميزة للزكاة هي أنها فريضة تكون درجة التهرب فمنها ضعيفة لأنها تعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية الشخصية والرقابة الخارجية (سلطة الدولة) ولأنها فريضة لا يكتمل دين المرء إلا إذا أداها كما أن الدولة مسئولة عن جبايتها (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) سورة التوبة الآية 103 وهي بذلك تقع مباشرة على رأس المال العاطل (البالغ النصاب) وتؤدي إلى تآكله حيث أكد الرسول صلي الله عليه وسلم وذلك بقوله (إلا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يترك حتى تأكله الصدقة)([2]).

وعليه فإن الفرد عندما يريد أن يدخر أمواله البالغة نصاباً ينظر إلى حقيقة التناقص بفعل معدل الزكاة وبالتالي فإنه يستثمر حتى ولو كان معدل الأرباح صفراً ولذا فإننا نقول إن هناك تطابقاً بين قرار الادخار وقرار الاستثمار فإذا كان قرار الاستثمار في النظام الرأسمالي يعتمد على المقارنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فإن هذا الأمر في النظام الإسلامي يتغير وتكون المقارنة بين متوسط معدلات الأرباح التي تتحقق في النشاط الاقتصادي ومعدل الزكاة وبناءاً عليه سيكون قرار الأفراد في النظام الإسلامي لصالح استثمار أمواله مهما تدنت معدلات الأرباح لأنها لو كانت 1% فمعني ذلك أنه يتحمل فقط 1.5% زكاة

([1]) عبد الله الطاهر ، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع ، ص436

([2]) سنن الترمذي ، كتاب الزكاة الجزء الثالث ، ص 23-24

ويغطي الباقي من الأرباح 1% ليصبح إجمالي المدفوع من أصل رأس المال ومن الأرباح 2.5% وهو معدل الزكاة المقدر في عروض التجارة.

أما أثر الزكاة المباشر على الاستثمار من خلال التجربة السودانية فهو واضح عبر منهج تمويل المشروعات الإنتاجية للفقراء والمساكين وهنالك بعض النماذج الواضحة لهذه المشروعات على النحو الآتي:

- مشغل الملابس الجاهزة (بمدينة عطبرة).
- مشروع ترعة مكلي (ولاية كسلا).

ومما سبق نخلص إلى أن الزكاة تعمل على تخصيص الموارد بصورة مباشرة إلى بعض المجالات وهي مصارف الزكاة المعلومة حيث تشمل محاور الضمان الاجتماعي والأمن والدفاع كما تعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة غير مباشرة إلى مجالات الاستهلاك والادخار والاستثمار كلما وضح نظرياً وعملياً عبر التجربة السودانية.

5.2 دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعتبر الزكاة أداة استقرار ذاتي انطلاقاً من ثبات معدلها والنصاب المفروض عليها فحصيلة الزكاة تعكس الحالة الاقتصادية السائدة وتتقلب هذه الحصيلة ارتفاعاً وانخفاضاً مع تقلبات الدخل من غير أن يكون لهذه التقلبات أثر في الجباية (يراد بعوامل الاستقرار الذاتي الأساليب الكامنة في النظام المالي والتي تؤدي إلي حدوث فائض أو عجز) كما يمكن استخدام حصيلة الزكاة المتجمعة كسياسة مالية تقديرية مثل ما تستخدم المدفوعات التحويلية أو برنامج الإنفاق الحكومي الشامل ([1]).

أولاً: الزكاة والاستقرار الذاتي:-

تقدم الزكاة بسعرها الثابت ونصابها المحدد جوهر الاستقرار الذي تتطلبه السياسة المالية فالنظام المالي بارتكازه على الزكاة يتضمن تقلبات تلقائية في إيرادات الدولة نتيجة لتقلبات حجم حصيلة الزكاة المرتبطة بالتقلبات في الدخل. وفي حالات انخفاض الدخل تنخفض الحصيلة في الزكاة الأمر الذي يدفع الدولة

([1]) C.Albert , And Others , Money , Debt And Economic Activitiey (ND) P. 451. F.R Faridi , " Theory of Fiscal Policy In an Islamic

إلى البحث عن مصادر تمويلية أخرى كالقروض أو التمويل بالعجز أي أنها أحدثت عجزاً في أوقات الكساد يجعل الدولة تبحث عن مصادر تمويل لزيادة نفقاتها وتؤدي حصيلة الزكاة عند ازدياد الدخل في أوقات الرواج إلى إحداث فائض في إيرادات الدولة.

وباعتبار مصارف الزكاة هي عبارة عن مدفوعات تحويلية ففي أوقات الازدهار الاقتصادي وستنخفض القيمة الكلية المطلوبة لتمويل المدفوعات التحويلية (يبني الباحث هذا الافتراض على أساس أن عدد المستحقين سينخفض بفعل ارتفاع الدخول نتيجة للازدهار الاقتصادي) فينتج عن ذلك حدوث فائض في ميزانية الزكاة هذا الفائض من الممكن أن يرحل عبر السنين ويستخدم لعلاج الإضرار الواقعة على الأفراد بسبب الكساد أو الانكماش الاقتصادي ومعني ذلك أن هذه الفوائض من الممكن أن تستخدم كسياسة مالية تعويضية أما في أوقات الكساد فسوف تنخفض حصيلة الزكاة بسبب ثبات معدلها والنصاب الخاضع لها لأن الأرباح في أوقات الازدهار سوف تساهم في تقليل أثر الزكاة على الدخل والثروة، بينما تمثل الزكاة عبئاً على الدخل والثروة في أوقات الكساد فيضطر الممولون لدفعها من الادخارات الصافية أو أصل رأس المال. وهذا بدوره يؤثر على حصيلتها بالانخفاض ([1]).

والقضايا المرتبطة بهذا الرأي تتبلور في نقطتين أساسيتين:-

1) أثر الازدهار الاقتصادي على قيمة نصاب الزكاة وحصيلتها وعلى عدد المحتاجين.
2) جواز ترحيل الزكاة في عام إلى عام.

وسنناقش هاتين القضيتين فيما يلي:-

تظهر آثار الازدهار الاقتصادي على التشغيل والإنتاج فيزداد التشغيل في أوقات الازدهار الاقتصادي ومعني ذلك خلق المزيد من فرص العمل واستيعاب الطاقات التي تعطلت بسبب الانكماش والكساد الاقتصادي فتزداد الدخول ويتبعها

([1]) . F.R Faridi , " Zacat" Fiscal Polity " , Internatioal Center Research in Islamic Economics (E.D) Studies in Islmaic Economic King Abdulaziz University . Jeddah . 1400H . P123-124

أيضاً زيادة الإنتاج والأرباح وبذلك زيادة حصيلة الزكاة والأهم من ذلك ينجم عن هذا الوضع زيادة التشغيل وإقامة المزيد من فرص العمل التي تستوعب جزءاً من القوى العاطلة فينخفض عن ذلك عدد الأفراد المستحقين للزكاة والسؤال المطروح هنا هو هل تتأثر قيمة النصاب بسبب الازدهار الاقتصادي؟

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية حددت نصاب الأموال الخاضعة للزكاة ومنها ما يتأثر بحالة الازدهار الاقتصادي كالذهب والفضة وعروض التجارة أما فيما يخص الإبل والبقر والغنم والزروع والثمار المكيلة فقد حدد نصابها بالعدد والكيل وهذان لا يرتبطان بالازدهار والكساد.

القضية الأخرى هي جواز ترحيل الزكاة في عام إلى عام واستخدامها كسياسة مالية تعويضية وسنترك الحديث عن الدور التعويضي لفائض الزكاة لحين الحديث عن دور الزكاة كسياسة تقديرية ونعالج هنا الرأي الشرعي حول ترحيل فائض الزكاة في سنة إلى أخرى.

نبدأ هنا مباشرة بسؤال حول جواز أهداف فائض في ميزانية الزكاة، الأصل في الزكاة أن توزع في الإقليم الذي جمعت فيه وإذا فاضت حصيلة الزكاة جاز للسلطة المركزية أن تتولي توزيعها في مواضع الحاجة فقد جاء أن معاذ بن جبل رضي الله عنه بعث إلى عمر بثلث صدقة اليمن فأنكر ذلك عمر وقال لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية ولكني بعثتك لتأخذ في أغنياء الناس فتردها على فقرائهم فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث، بعث إليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه من قبل فقال معاذ ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً ([1]).

ونرجع إلى توضيح الأثر الاستقراري الذي يتحقق تلقائياً بفعل وجود الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي ويلاحظ أن أثر الزكاة الاستقراري في أوقات الكساد يتحرك في اتجاهين:-

([1]) أبو عبيد القاسم بن سلام ، مرجع سابق ، ص527

الأول:ـ

إن حصيلة الزكاة الموزعة للفقراء والمساكين ترفع من الـدخول النقديـة لهاتين الفئتين وبما أنهم ذوو ميل استهلاكي عالٍ فسوف يزداد طلبهم الاسـتهلاكي فيرفعون من الطلب الاستهلاكي فيتحرك العرض (الإنتاج) لمقابلة الطلب الجديـد أي أن زيادة الطلب الاستهلاكي تشجيع الاستثمار فيقود ذلك إلى التشـغيل التـام للموارد الاقتصادية والمحافظة على استقرار الأسعار بتحقيقه للتوازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها.

الثاني:ـ

هذا الجانب يتعلق بدافعي الزكاة فهم في أوقات الكساد مضطرون لاستثمار أموالهم ودفعها إلى مجالات الإنتاج لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك لتناقصت أموالهم بفعل الزكاة ويساهم هذا السلوك الدفاعي من قبل أصحاب رؤوس الأموال في الوصول إلى ضمان التشغيل التام.

خلاصة القول أنَّ هذه الآثار التلقائية للزكاة تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي وتغذيه بحركة مستمرة تقلل من أو تمنع حدوث التقلبـات الاقتصادية.

ثانياً: الزكاة كسياسة مالية تعويضية:ـ

يأتي استخدام حصيلة الزكاة كسياسة مالية تعويضية في حقيقـة أن الدولـة هي صاحبة قرار إنفاق حصيلتها سواء تم ذلك عن طريـق الإدارات المحليـة أو الحكومة المركزية في حالة حدوث فائض محول إليها فبتقليل من التغيير لمكونات حصيلة الزكاة المتجمعة لديها تتمكن الدولة من التأثير على النشاط الاقتصادي كما يرى أحد الباحثين ([1]) فالدولة يمكنها أن تحدد الصورة التي تجبي بها الزكـاة أي صورة الواجب في المال هل يدفع سلعاً أم نقوداً كما يمكنها أن تحدد الصورة التي تنفق بها حصيلة الزكاة المتجمعة لديها أي هل تنفقها في صورة سـلع أم نقـود؟ والتغيير في مكونات أموال الزكاة التي تجبيها وتنفقها، الدولة يؤثر بـدوره علـى التيارات السلعية والنقدية في الاقتصاد القومي أي أنها ذات تأثير مباشر على كـل من العرض الكلي والطلب في الاقتصاد ووفقاً للرأي السالف الذكر يقترح أن تعمل

([1]) Monzer Khalaf , Op , Cit, P135

الدولة في أوقات الكساد والبطالة على جمع وتوزيع الزكـــاة فـــي صـــورة ســـلع استهلاكية (حتى لا تؤثر على معدل الادخار عند دافعي الزكاة) وبصورة تغير في ملكية رأس المال الجاري حتى تحافظ على الطلب عند أدنى مستوى ممكن إلى أن تعمل الدولة على نقل ملكية رأس المال الجاري في دافع الزكاة إلى مستحقيها دون تمكين لمستحق الزكاة من تحصيل هذا الحق على صورة نقدية كأن يملك مستحق الزكاة أسهم شركات يتم تحويلها من دافع الزكاة إليه كما يمكن أن تـــوزع الزكـــاة بصورة تشجع على تكوين رأس المال مثل التركيز على توزيعها في شـــكل ســـلع رأس مالية وتقليل السلع الاستهلاكية ([1]).

وإذا نظرنا إلى واقع التجربة الســـودانية فـــي صـــرف حصـــيلة الزكـــاة المخصصة للفقراء والمساكين نجد أن سياسة الديوان تعمل وفق أسلوبين:-

1) أسلوب التوزيع الأفقي: وهذا يتم بتوزيع الدعم شهرياً للفقراء والمساكين فـــي صورة دعم عيني أو نقدي وبالتالي بمقدور الديوان أن يفاضل بـــين التوزيـــع النقدي والعيني بحسب الحال وقد أشرنا إلى دور التوزيع العيني فـــي تحقيـــق الاستقرار الاقتصادي فيما سبق من صفحات.
2) أسلوب التوزيع الرأسي: ويقصد بهذا الأسلوب تمليك وسائل الإنتـــاج للأســـر المستفيدة من الزكاة المستحقين وقد قررت سياسة المصارف المعمول بها حالياً أن تخصص نسبة 17.5% من جملة حصيلة الزكاة السنوية لتوزع في صورة سلع رأسمالية.

وقد ذهب باحث آخر إلى القول بخلق فائض في ميزانية الزكـــاة وخـــلال تلافيا للآثار التضخمية التي قد تنتج في التوزيع العشوائي لحصـــيلة الزكـــاة لأن توزيع الزكاة بصورة نقدية في أوقات التضخم لا يؤدي ــ حسب رأي الباحـــث ــ إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار فحسب وإنما يؤدي إلـــى الإضـــرار بمصـــالح المستحقين للزكاة.

([1]) شمس الدين السرخسي ، كتاب المبسوط ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت (ب.ت) ص 156 ، ابن عابدين مرجع سابق ، ص 285

ويُرى أن تلجأ الدولة التي خلق هذا الفائض حفاظاً على مصالح المستحقين بأن تقلل الحصيلة الموزعة في أسهم في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم وبـــن الســـبيل وتحفظ نصيب الفقراء والمساكين والغارمين فينخفض بذلك الطلب الكلي وينخفض تبعاً له مستوى الأسعار.

وهذا الاقتراح الثاني يختلف عن الاقتراح الأول الذي يرى الاســـتفادة مـــن الفائض الذي قد يتحقق بينما يدعو هذا إلى إحداث فائض متعمد في ميزانية الزكاة لمكافحة التضخم انطلاقاً من الحفاظ على مصلحة المستحقين التي تتأثر بارتفـــاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود. إن التضخم يؤثر سلباً على مستحقي الزكاة أمر لا يجد ما يسنده من الأدلة ولكن لما كان التضخم شيئاً غير مرغوب فيه لما له مـــن آثار مسيئة على النشاط الاقتصادي فالدولة أن تعمـــل علـــى مكافحتـــه بمختلـــف الأساليب دون أضرار بحق في الحقوق الثابتة أما الاقتراح الذي يقضـــى بتعمـــد إحداث فائض في ميزانية الزكاة لمكافحة الضغوط التضخمية دون اهتمام باكتفـــاء مستحقي الزكاة أمر يتعارض مع الهدف الذي شرعت من أجله الزكاة.

ومما سبق يتضح لنا أن الزكاة يمكن أن تستخدم كسياســـة ماليـــة تقديريـــة بتنويع جبايتها وإنفاقها بحسب الظروف الاقتصادية من تضخم وانكماش كما يمكن استخدامها كسياسة مالية تعويضية في حالة حدوث فائض في ميزانيتها بعد اكتفاء مصارفها.

وهنالك نقطة أخرى وهي تتعلق بإمكانية استخدام الزكاة كأداة مـــن أدوات السياسة المالية إذ أن الفقهاء جوزوا تخصيص مصرف مـــن مصـــارف الزكـــاة بحصيلتها إذا ظهرت مصلحة تقتضى ذلك ولم تتضرر المصارف الأخرى ([1]).

6.2 دور الزكاة في التنمية الاقتصادية

سبق الإشارة إلى دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي من الأغنيـــاء ذوو الميل الحدي المنخفض للاستهلاك للفقراء والمســـاكين ذوى الميـــل الحـــدي

([1]) أنظر محمد الرزقاني ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج2 ، 1355هـ/ 1936م ، ص 145 ، ابن الهمام الحنفي ومحمد عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج2 ، 1389هـ/1970م ، ص265 ، ابن قدامة مرجع سابقة ، ص668 ودامادا أفندي ، مرجع سابق ، ص 221

المرتفع للاستهلاك وتم الحديث عن آثار الزكاة على كل من الاستهلاك والادخـــار والاستثمار وكذلك عن دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وهذه كلها عوامل تهيئ البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية وترفع من درجـــة تشغيل الموارد الاقتصادية وسنبحث الأثر المباشر للزكاة علـــى عمليـــة التنميـــة الاقتصادية على النحو الآتي:-

أولاً: دور الزكاة في زيادة عدد المنتجين:-

تزيد الزكاة عدد المنتجين وحجم الأموال المستثمرة في وجهين:-

الوجه الأول:-

إنَّ التخفيض الذي يحدث بفعل الزكاة على الأموال (البالغة النصاب) غيـــر المستثمرة يدفع بمالكيها نحو مجالات الإنتاج حتى لا تتآكل أموالهم بفعـــل معـــدل الزكاة إذن إذا تم استيفا، هذا الشرط لن تكون هنالك أموال عاطلة ولن يكون هنالك عمال عاطلين عن العمل لأنه لا خيار لأصحاب رؤوس الأمـــوال حـــول تشـــغيل أموالهم.

الوجه الثاني:-

تزيد الزكاة عدد المنتجين فمن المعلوم أن بعض الفقهاء جـــوزوا إعطـــاء مستحق الزكاة أدوات صنعته إذا كان ذارعاً أو صانعاً أو حتى رأس مال لذلك فإن الزكاة بمرور الزمن تحول الفرد إلى منتج بعد أن كان عبئاً على المجتمع.

ثانياً: دور الزكاة في زيادة القوى العاملة ورفع كفاءتها بالتعليم والتدريب:-

تعمل الزكاة على المحافظة على قوة العمل الموجودة فـــي المجتمـــع عـــن طريق ما تقدمه للفقراء والمساكين (كأفراد في قوة العمل) فـــي أشـــياء لحـــاجتهم الأساسية في المأكل والمشرب والملبس والرعاية الصحية ونجد أن ديوان الزكـــاة قد تبني مشروعات تتمثل في الآتي ([1]).

توفير مياه الشرب النقية في ولاية كسلا (همشكوريب) وولايـــة الجزيـــرة وتقديم الخدمات الصحية والتعليم لسكان هذه القرى وتقديم الخدمات البيطرية فـــي محافظة البطانة ومياه الشرب في الولاية الشمالية وعن تـــوفير الغـــذاء وزراعـــة النخيل في همشكوريب وحفر قنوات الري وتجهيز بعـــض الأراضـــي للزراعـــة

([1]) ديوان الزكاة ، جمهورية السودان ، تقرير المشاريع الإنتاجية والخدمات ، مرجع سابق ، 1998م

لبعض الفقراء في ولاية النيل الأزرق بتكلفة قدرها 24.1 مليون دينـــار وتوزيـــع الذرة والقمح.

كذلك تشارك الزكاة في رفع الكفاءة عن طريق التعلـــيم والتـــدريب حيـــث يدخل طلبة العلم ضمن المستحقين (توفير الكتاب ووسائل تحصيل العلم) ([1]).

أيضاً من المعارف التي يتكفل بها الديوان دعم صندوق الطلاب والتـــأمين الصحي للطلاب تأمين قوت العام لطلاب خلاوي القرآن الكريم وتكفـــل الـــديوان برواتب مدرسي المدارس القرآنية وكذلك كفالة الطلاب الأيتام وكســـاء الطالـــب الفقير.

ثالثاً: دور الزكاة في تهيئة البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية:ـ

بمساعدة الزكاة في توفير العنصر البشري الصحيح المدرب الذي يشـــارك في العملية الإنتاجية كما تعمل الزكاة على تهيئة البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجيـــة حيث تزيد الطلب الذي يحفز العرض فيزيد الإنتاج وفي الأنشطة المباشـــرة فـــي تهيئة البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية والبرامج التي تبناها الديوان في المجـــالات الآتية:-

1) المساهمة في محاربة الآفات في القطاع الزراعي ولقد رصد لهذا المشروع مبلغ 30.000.000 دينار.
2) مبالغ سنوية لترقية الخدمات بمسارات الأنعام 70.000.000 دينار.

كما أنَّ الزكاة تعمل على محاربة الكساد لتنشيطها لدورة الإنفاق بما تمثلـــه في عنصر تجديد ومحرك لدورة الإخفاق بين الفقراء والأغنيـــاء فتحـــافظ علـــى مستوى التدفق النقدي والعيني بين فئات المجتمع ويؤكد ذلك ما ذكرنـــاه فـــي أن الزكاة هي في وسائل الاستقرار الاقتصادي الذاتي والتعويض من خلال أثرها في تشغيل الموارد خاصة العمل ورأس المال وتوجيهها نحـــو مجـــال إنتـــاج الســـلع الأساسية وبالتالي فلن تحدث اختناقات في إنتاج هذه السلع ولـــن توجـــد أســـواق موازية لهذه المنتجات يؤدي إلي التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

([1]) د. يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادي (ب . ت) ص 233-234.

رابعاً: دور الزكاة في تأمين النشاط الإنتاجي:ـ

مصرف الغارمين هو من بين مصارف الزكاة وهذا في حد ذاته يؤدي إلى تأمين التعامل الاقتصادي والمعمول به في السُّودان في سياسة المصارف أن المجلس كان يخصص نسبة 2% من الحصيلة لصالح الغارمين والأولوية في تحمل الديوان للغرم هي للغرم الناتج عن إشباع الحاجات الأساسية المأكل والمشرب والملبس وكان يستبعد الغرم الاستثماري ولكن بعد ظهور مشاكل التعثر في قطاع المزارعين أثر التقلبات التي حدثت في الأسعار وفي مستوى الإنتاج وفي معدلات الأمطار غير الديوان سياسته فرفع النسبة لبند الغارمين في 2% إلى 6% في عام 2001م وادخل الغرم الناتج عن تمويل العمليات الاستثمارية الزراعية وغيرها ضمن الغرم الذي يساهم الديوان في تحمله، بل بلغ التنسيق في هذا الموضوع أن أصبح تعريف الإعسار الموجب للأنظار والصادر عن لجنة الإفتاء بالديوان هو المرجع لبنك السُّودان المركزي في معالجة حالات المعسرين بواسطة الجهاز المصرفي والأموال المدفوعة لصالح المعسرين في القطاع الزراعي حتى 2001م هي 345.000.000 مليون دينار.

1) التأمين ضد الكوارث التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي.
2) تشجيع النشاط الائتماني بما يمثله مصرف الغارمين في ضمان لأرباب الأموال عند إخراجها وتقديمها مضاربة للآخرين.
3) ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية وسلامة توجهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة بسبب تقييد الفقهاء لنوع الدين الذي يستحق بموجبه الغارم الأخذ من الزكاة (بأن لا يكون في سعة أو إسراف ولا في شيء محرم) وهذا المنهج هو من أهم دعائم التنمية الاقتصادية ([1]).

خامساً: دور الزكاة في توفير الإدارات والبيانات اللازمة لأجهزة التخطيط والتنظيم:ـ

مباشرة الدولة لجباية الزكاة وتوزيعها يؤدي إلى توفير جهاز إداري يتمتع بكفاءة عالية وشبكة اتصال قوية تنساب عبرها المعلومات فجهاز الزكاة بتركيزه على الإحاطة بكل الأموال التي تجب فيها الزكاة يكون له ممثلون في كل المناطق

([1]) محمد سر الختم محمد أحمد ، الآثار الإقتصادية للزكاة ، (ب.ت) ، ص 46.

والقرى ويتم التنسيق بين هذه الإدارات فهذا الجهاز الإداري يمكن أن توكل له بعض المهام الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتجميع البيانات والمعلومات، كما أن مباشرة الدولة لجمع الزكاة يقتضى منها معرفة كل الأموال المستوفية لشروط الزكاة ومناطق تركزها وأنواعها والقطاعات التي تتحرك فيها ويؤدي قيام الدولة بتوزيع الزكاة إلى توفير بيانات عن حجم القوة التي تستحق الزكاة ومعني ذلك أن الدولة تستطيع معرفة الآتي:

1) الجزء المتعطل من قوة الكل في المجتمع والذي لم يشارك في الإنتاج.
2) أسباب العطالة وهل هي إجبارية أم اختيارية؟ لأنه ليس كل متعطل مستحق للزكاة.
3) الحجم الحقيقي للأفراد العاجزين عن العمل تماماً.
4) هيكل توزيع الدخول ونسبة الذين لا يكفي دخلهم النفقات الأساسية.

وهذه المعلومات تمثل عنصر أساسي لارتكاز التنمية الاقتصادية وبرامجها عليها.

هذا وقد ظهر لنا عبر الاستعراض السابق الدور الواضح للزكاة في التنمية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة وقد تؤيد ذلك بعض النماذج التطبيقية في التجربة السودانية.

وقد دفع هذا الدور المتعاظم للزكاة في التنمية في إطاره النظري أحد الباحثين إلى القول بأن دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي أكبر منها في الاقتصاديات غير الإسلامية أو الاقتصاديات التي لا تطبق الزكاة ويترتب على ذلك أن فجوة الاستثمار عند أي مستوى في الدخول تكون أصغر في النظام الاقتصادي الإسلامي المطبق للزكاة، عن غيره في الاقتصاديات الأخرى ([1]).

وقد ترد بعض الانتقادات على هذا التحليل الذي يوضح أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية منها:

إن التحرك الايجابي من قبل مالكي رؤوس الأموال الخاضعة للزكاة نحو مجالات الاستثمار حفاظاً منهم على ثرواتهم من التناقص قد يدفع بهم إلى مجالات

([1]) د. أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي

التي تحقق بها إرجاع أرباح عالية دون التركيز على أهمية المشروع وهذا يعني أن الزكاة قد تعمل على تحقيق تخصيص حتى للموارد الاقتصادية.

ويجاب على هذه الاعتراض:-

1) إن المسلم الذي يؤدي زكاة ماله طاعة لله تعالي، من المفترض فيه أن يستثمر أمواله في أكثر المجالات نفعاً، ارتكازاً على دافع الإيمان ورجاء الثواب في الآخرة.
2) إن منع الشريعة الإسلامية لإنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات يضيق دائرة الإنتاج الضار بالمجتمع.
3) إن الزكاة ليست هي الأداة الوحيدة التي تؤثر في حركة النشاط الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي.

ومن الأمثلة التطبيقية التي تؤكد أن الزكاة تحول مستحقيها إلي قوة منتجة تجربة بنك ناصر الاجتماعي بمصر فقد قامت إدارة الزكاة بتوجيه الحصيلة في استخدامات ترفع من القدرة الإنتاجية للأفراد وتنهض بهم من مستحقين إلى منتجين فمن بين الأعمال التي يقدمها البنك للمستحقين.

إنشاء مراكز تدريب على أعمال الإبرة والتريكو والخياطة ويدعم البنك هذه المراكز بما تحتاجه من أدوات وتجهيزات هذا وقد بلغ عدد ما قدمته لجان الزكاة في عام واحد في يوليو 1984م إلى يونيو 1985م عشرين ألف ماكينة للخياطة والتريكو ([1]).

وهذا ينطبق مع تجربة ديوان الزكاة في السُّودان في المشروعات الإنتاجية الفردية والجماعية.

([1]) محمد على فؤاد رضوان ، لجان الزكاة كوسيلة للتنمية الذاتية ، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة ، بنك ناصر الإجتماعي ، (ب.ت) ، ص 10-15

المبحث الثاني

مفهوم النفقات العامة

7.2 تعريف النفقات العامة :

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة فمن هذا التعريف فإن النفقة العامة ثلاثة أركان يلزم توفرها هي :

1. الشكل النقدي للنفقة العامة : أن النفقة العامة تتخذ طابعاً نقدياً ، أي يتم في صورة تدفقات نقدية وذلك للأسباب الآتية :

   أ. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

   ب. تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة .

   ت. عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الاسلوب بالإضافة الى سهولة مراقبته.

2. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة :

   تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

   فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام. [1]

3. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة : أي تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة.

8.2 تطور مفهوم النفقات العامة :

إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يحدد حجم النفقات العامة التي تتحملها الدولة ولقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام واختلف مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة ، ففي ظل الاقتصاديين التقليديين يحدد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية .

---

[1] – محمود حسين الوادي – زكريا أحمد عزام ، (2007م) ، مبادئ المالية العامة ، عمان : دار المسيرة للنشر ، ط1، ص 117– 120

وكانوا يرون تحديد حجم الانفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع ، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم.

وكانت هناك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية النفقات. [1]

كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي وفشل النظرية التقليدية ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن ، فقد أكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي ولذلك فلابد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي ، وذلك بزيادة معدل الاستثمار القومي الذي يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد نحو تحقيق التشغيل الكامل ، وحسب النظرية الحديثة للعالم الإنجليزي جون مينارد كينز وما أدخل عليها من إضافات وتعديلات فإن النفقات العامة للدولة أصبحت تستهدف زيادة الانتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوي الأسعار وانخفاض معدل البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فإحداث نشاط في حجم الطلب الكلي ، لن يتحقق لا من خلال زيادة الانتاجية الى الحد الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض الكلي ، وبالتالي توازن مستوى الأسعار وعدم ارتفاعها ، كما أ، ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض هذه القوة ، كما أن زيادة الانتاجية تؤدي الى زيادة الطلب على العملة وبالتالي انخفاض معدل البطالة وأن يؤدي ذلك الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره اتجهت الدولة الى زيادة الانفاق العام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. [2]

9.2 تقسيم النفقات العامة :

هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة ، ويتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم عليه من أنواع ، وعلى العلاقة بين هذه الأنواع ، وسوف يتم تقسيم النفقات العامة الى الأقسام الآتية :

---

[1] – المرجع السابق ص 121

[2] – ربيع علام ، 2012م ، المالية العامة ، الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ط1، ص 45–46

أولاً :التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

وظيفياً يمكن تقسيم النفقات العامة عدة تقسيمات ،حسب الوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة ، فقد ينظر اليها نفقات عامة (اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ، عسكرية ، مالية).

1. النفقات العامة الاقتصادية :

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي ، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، المنح والإعانات الاقتصادية ، النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ، مشاريع البنية الأساسية.

2. النفقات العامة الاجتماعية :

هي النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد ، أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود، والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي .

3. النفقات العامة الإدارية :

تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية وأثمان مستلزمات الإدارات الحكومية ، والمبالغ المخصصة للجهاز الاداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل وتخصيص كذلك المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات من الخارج.

4. النفقات العامة العسكرية :

وهي النفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة .

5. النفقات العامة المالية :

تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين والأوراق والسندات المالية الأخرى.

ثانياً : تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها الى (نفقات عادية وغير عادية).

1. النفقات العادية :

هي التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً مثل الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العمالة وفوائد القروض العامة ونفقات الادارة العامة للدولة.

النفقات غير العادية (الاستثنائية):

فهي النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية مثل النفقات الاستثمارية كبناء السدود والخزانات ونفقات مكافحة البطالة والحرب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات . [1]

ثالثاً: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها :

تقسم النفقات العامة حسب مبدأ شمول الاتفاق الى :

أ. نفقات عامة مركزية

ب. نفقات عامة محلية

معايير التمييز بين النفقات العامة المركزية والمحلية:

1.معيار المستفيد من النفقة :

تعتبر النفقة مركزية اذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية .

واذا كانت النفقات موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل نفقات إيصال الكهرباء والماء والهاتف .

2.معيار من يتحمل عبء النفقة العامة :

تعتبر النفقة مركزية اذا تحمل المجتمع عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة ويتكون محلية اذا تحمل عبأها مجتمع الاقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

3.معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة :

فالنفقة العامة مركزية ان أوردت في الموازنة العامة وتعتبر محلية اذا وردت في موازنة الاقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبأها.

---

[1] – زكريا أحمد عزام ، مرجع سابق ص 135–137

رابعاً: تقسيم النفقات العامة تبعاً لأثارها في الانتاج القومي :

تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها في الانتاج القومي الى (نفقات حقيقية وتحويلية).

1. النفقات العامة الحقيقية : هي النفقات العامة التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على مبلغ وخدمات ومن أمثلتها مرتبات وأجور موظفي الدولة والصرف على الخدمات التعليمية والصحية والقيام بالمشروعات الانتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها وهذا النوع من النفقات يساهم بصورة مباشرة في زيادة الانتاج القومي. [1]
2. النفقات العامة التحويلية: فهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء الخدمة أو زيادة في الانتاج القومي مثل إعانات المرضى والبطالة والمعاشات والإعانات الاقتصادية. [2]

10.2 ظاهرة ازدياد النفقات العامة :

من الظواهر التي صاحبت تطور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة تزايد النفقات العامة نتيجة التوسع في النشاط الحكومي وبالتالي زيادة حجم وأنواع النفقات العامة التي تتحملها الدولة ، وهذه الزيادة في النفقات بعضها يرجع الى أسباب ظاهرية وبعضها يرجع الى أسباب حقيقية.

الأسباب الحقيقية لنمو الانفاق العام:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تخمين مستوى الخدمات العامة القائمة.

ومن أهم الأسباب التي يؤدي الى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة :

أ. الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في الانفاق العام النمو الاقتصادي وزيادة الدخل العام وتطور دور الدولة الاقتصادي ، فزيادة النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع متوسط دخل الفرد وبالتالي زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة ، أو يطالبون بمستوى جيد نت

---

[1] – المرجع السابق ، مرجع سابق ص 139–140

[2] – المرجع السابق ، مرجع سابق ص 142–143

الصحة والتعليم وشبكات الطرق وهذا يؤدي الى نمو الانفاق العام من أجل إشباع تلك الحاجات.

فزيادة الدخل القومي تزيد من إيرادات الدولة مما يحفزها على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه وكذلك تطور دور الدولة الاقتصادي وتدخلها في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع يؤدي الى زيادة الانفاق العام، فالدولة تستخدم الزيادة في النفقات العامة للسيطرة على النشاط الانتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية وتوزيع ناتجه توزيعاً متساوياً من ناحية أخرى كل ذلك أدى الى زيادة حجم الانفاق العام زيادات كبيرة.

ب. الأسباب السياسية:

تتأثر النفقات الهامة بتطور الفكر السياسي وانتشار مبادئ الديمقراطية وبالشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسئولية العامة نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة وكذلك تعدد الأحزاب السياسية تزيد الحكومة من نفقاتها العامة لكسب رضا الناخبين.

ج. الأسباب الاجتماعية :

مثل نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع كالمطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية غير النفايات العمالية فتوسعت الدولة في مجال الانفاق الاجتماعي والتأمين الصحي للعمال والتأمين ضد البطالة ، تعويضات إصابات العمل ، كل هذا أدى الى زيادة الانفاق العام ، وكذلك زيادة عدد السكان[1] والهجرة من الريف الى المدن يتطلب زيادة الخدمات العامة في المدن مثل مشروع الانارة والمواصلات والتعليم ...الخ الى غير ذلك من هذه المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم الانفاق العام.

د. الاسباب الادارية:

تطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها أدى الى زيادة عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة ، بالإضافة الى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج الى عدد من الموظفين في الجهاز الاداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة ، وكذلك زيادة عدد الموظفين من قبل المديرين في دوائرهم الحكومية دون أن يكون هناك حاجة

[1] – المرجع السابق ، مرجع سابق ص 125–129

ضرورية لهم ويكون الدافع وراء ذلك إبراء المنصب الاداري الذي يمثله المدير ، بالإضافة الى استخدام أساليب إدارية حديثة ويكون الهدف منها رفع الاداء ، وضبط ومراقبة الحسابات في الدوائر الحكومية مثل المعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الالكترونية يتطلب زيادة في النفقات وكذلك رفع كفاءة الاداء يحتاج الى رفع مستوى نوعية الموظفين مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل استقطابهم في الوظائف العامة (بعقود خاصة) وكل هذا يؤدي الى زيادة حجم الانفاق العام.

هـــ. الأسباب المالية:

كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها من زيادة الانفاق العام وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الايرادات الحكومية والاساليب المستخدمة في تحصيلها وهذا يعتمد على تقدم الدولة اقتصاديا وادارياً واجتماعياً ولهذا نجد أن حجم الانفاق في هذا المجال في الدول المتقدمة أكبر.

لجوء الدولة الى الاقتراض الداخلي والخارجي مثل اصدار السندات للاكتتاب للأفراد وعائد هذه السندات يذهب للنفقة العامة .

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة :

يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة تلك الزيادة التي تؤدي الى تصخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة أو حتى في تحسين مستوى الخدمة المقدمة العامة وهذه الاسباب هي :

1. ارتفاع مستوى الاسعار :

ارتفاع مستوى الاسعار يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة فهنا الزيادة في أسعار السلع والخدمات وليس في كمية السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع .

2. اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي):

قد تكون الزيادة في النفقات العامة ناشئة عن طريق إعداد الميزانيات أو الفن المالي المتبع الى إعداد الميزانية .

3. زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان :

زيادة عدد السكان تتطلب زيادة في النفقات العامة ولكنها لا تعتبر زيادة حقيقية لأنها تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات والخدمات. [1]

2ـ11 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

تتعدد الآثار الاقتصادي للنفقات العامة فقد تكون آثاراً اقتصادية مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة الا أن في النهاية كل منهما يؤدي الى نفس الغرض ، وهو تحقيق أهداف المجتمع ويظهر أثر الانفاق العام في الناتج القومي الاجمالي ، الدخل القومي ، والانفاق القومي وزيادة حجم الاستثمار (المضاعف).

1.الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

أثر الانفاق العام على الناتج القومي :

فالنفقات العامة الحقيقية هي جزء من الطلب الكلي الفعال ، وبما أن الطلب الكلي يماثل الناتج القومي حسب نظرية جون مينارد كينز فإن أ] زيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة في الطلب الكلي وهذه الزيادة في حجم الطلب الكلي تؤدي الى زيادة ماثلة في القدرة الانتاجية ، وخاصة اذا اقتصاد المجتمع لم يصل الى حالة التشغيل الكامل .

كما تختلف الآثار المباشرة وفقاً لطبيعة ونوعية النفقات وتتمثل في (نفقات حربية ، اعانات اجتماعية ، نفقات تحويلية).

فالنفقات التحويلية تؤثر على الطلب الكلي ، على حسب أسلوب استخدامها فاذا استخدمت في الانفاق على الاستهلاك ، فسوف تؤدي الى زيادة حجم الطلب ، أما اذا استخدمت في الاستيراد أو الإكتناز فلن تؤثر على حجم الطلب الفعال.

أما النفقات الحربية ، فإن لها آثاراً سلبية وآثاراً ايجابية على أداء الاقتصاد القومي فالأثار السلبية تتأتي من خلال تحويل التمويل المدني الى تمويل الانتاج الحربي ، فان ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل الاستهلاك المدني وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض حجم الناتج القومي. أما الآثار الايجابية للنفقات الحربية فهي تقتصر على المجتمعات المتقدمة التي تخصص جزء من النفقات الحربية لإجراء البحث العلمي كما أن النفقات الحربية تعطي دفعة قوية لبعض الصناعات المترابطة والتي تتعلق بالانتاج الحربي كصناعة الحديد والصلب.

---

[1] – المرجع السابق ، مرجع سابق ص 130–134

قد يكون التأثير المباشر للنفقات العامة في صورة منح وإعانات الإقتصادية لبعض المشروعات ذات الهدف والمردود القومي فتكون النفقة العامة في شكل تشجيع تلك المشروعات على الاستمرار في الانتاج وزيادته حيث يؤدي ذلك الى زيادة الناتج القومي وتخفيض الأسعار،

وأيضاً توجد النفقات الاجتماعية التي تؤثر ايجابيا على الناتج القومي ، كالانفاق على التعليم والصحة والاسكان لأن ذلك يمكن الطبقات محدودة الدخل من زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي وبالتالي زياد ة الانتاج.

2.الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :

تتمثل الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة في زيادة مضاعف الاستثمار والمعجل ، مضاعف الاستثمار يعني زيادة أولية في الاستثمار تصاحبها زيادات مضاعفة في الدخل القومي قد تصل الى خمسة أضعاف هذه الزيادة أما المعجل هو الزيادة في الاستهلاك التي تؤدي الى زيادة مضاعفة في الاستثمار.

فاذا زاد الاستثمار من خلال الانفاق العام ، فان هذه الزيادة سوف تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل القومي ، (مضاعف الاستثمار) والذي سوف ينعكس على زيادة الاستهلاك، هذه الزيادة في الاستهلاك ، سوف تؤدي الى زيادة الاستثمار مرة أخرى (المعجل) وبالتالي زيادة الناتج والدخل القومي .[1]

[1] – أحمد عبدالسميع علام ، مرجع سابق ص 73–77

الفصل الثالث

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

3ـ1 مفهوم الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار أجنبيا متى ما كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار ويكون من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا بينما عادة ما يصعب إذا كان المستثمر شخصا معنويا كما في حالة الشركات المساهمة حيث أنه عادة ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يمارس الاستثمار نشاطه بها وتتميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل جزء من الاستثمار الدولي ويقصد بهذا الأخير تلك التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات اي ان الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستمر في دولته الأم سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا ام لم يصاحبه. وتحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي؛. وتنقسم الإستثمارات الأجنبية طبقا للمساهمة الشريك الأجنبي في راس مال المشروع ودورها في الإدارة إلى قسمين : الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

اولا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها اما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في راس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية. وان كان يأخذ غالبا في الوقت الحاضر فروعا لشركات أجنبية كبرى تعرف باسم الشركات عابرة

القارات أو غير الوطنية أو الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية النشاط وأصبحت هذه الشركات تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم. [1]

ثانيا : الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

تتمثل في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية الأسهم والسندات التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع.

ولهذه التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أهميتها حيث أن الاستثمارات المباشرة يقترن فيها رأس المال بانتقال الادارة الأجنبية ولكن في الاستثمارات غير المباشرة يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط. ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا واير متفق عليه فتعتبر استراليا حيازة 25٪ على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا على حين نجد أن هذا الرقم 20٪ في فرنسا و 10٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا وعندما يكون الاستثمار غير مباشر اي صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة. [2]

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله:

لقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل أهم التعريفات :

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق يفوق ما يحققه في دولته.

يعرف البعض الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في الملكية الكاملة أو الجزئية لمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى وبصفة عامة فإن القائم بالاستثمار المباشر يكون له ملكية كافية للمشروع الأجنبي تمكنه من ممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه.

---

[1] – البنك الدولي 1985م ص 146

[2] – نزيه عبدالمقصود محمد مبروك ،(2013م) ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ص 30–32

يعرف البعض الآخر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة خارج الاقامة مع قيام بالمشاركة أو السيطرة على الادارة والتنظيم.

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء او كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالاضافة الى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدول المضيفة [1].

عرفت الامم المتحدة ممثلة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي على أنه يشتمل على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في الاقتصاد يتنمى لدولة غير دولة المستثمر الاصلية ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أفراد ومنشآت الاعمال.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصيلة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10% أو أكثر من رأس مال احدى مؤسسات الاعمال ومن هذه الاصوات وتكون هذه الحصة كافية عادة إعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة.

ويتضح من التعريفات السابقة أنه لابد من توفر خاصيتين مرتبطان معاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وهما :

- تدفق لرؤوس الأموال فيما بين دولتين أو أكثر سواء كان ذلك في شكل نقدي أو عيني الذي يكون في شكل آلات وخطوات الانتاج ... الخ اللازمة لعمليات الانتاج.
- الرقابة .

[1] – نزيه عبدالمقصود ، مرجع سابق ص 36–37

2.3 أنواع الاستثمارات الأجنبية

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة :

وتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة وقد ازدادت الأهمية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينيات نتيجة لعميات الخصخصة في الدول النامية ، حيث أتاح هذا الوضع للأجانب لشراء هذه الشركات وتشير البيانات الى تزايد الخصخصة في الدول النامية سواء من الناحية القيمة أو العدد فقد كان عدد الشركات التي تم خصخصتها 50 شركة بلغت قيمتها 2.5 بليون دولار وارتفعت الى 750 شركة وصلت قيمتها الى 24 بليون دولار في عام 1994 فضلاً تغير وجهة النظر في الدول النامية الى تلك الاستثمارات .ذلك ان تلك الاستثمارات قد أدت في مرحلة تاريخية الى استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى أن بعض الاقتصاديين قد اعتبرها مجرد استثمارات جغرافية تعمل على تحويل الفائض الاقتصادي من الدولة المضيفة الى الدولة الأم صاحبة تلك الاستثمارات. [1]

2. الاستثمارات الأجنبية الثنائية :

وتتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المصدر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه وبالتالي يشاركه في الادارة وقد يكون الشريك الاجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية ، وإن كان يأخذ غالبا شكل المستثمر الخاص وقد يكون الشريك المحلي فرداً أ، شركة خاصة أ، حكومة الدولة المضيفة ذاتها. وتفضل الشركات الاجنبية الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة اعتقاداً منهم أن المستثمر المحلي الخاص أكثر استعداداً من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الانتاجية ، غير أنه في بعض الحالات تطلب ضرورة أن يكون المصدر المستثمر المحلي للدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية ورغم أن مشاركة حكومة الدولة المضيفة لمشروع الاستثماري ينطوي على العديد من المزايا اذ تعد هذه المشاركة تغير الحكومة تأييداً رسمياً للمشروع من جانب الحكومة الأمر الذي يضفي عليه صورة طيبة في نفوس أفراد

---

[1] – نزيه عبدالمقصود ، مرجع سابق ص 86–93

الشعب ومن ثم تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الاجنبي من تأميم أو مصادرة أو غيره من المخاطر فضلاً عن قيام الحكومة بتقديم العديد من المساعدات والمزايا خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية وعدد من التسهيلات الأخرى الا أن هذه المزايا تواجه بعديد من نقاط الضعف تتمثل في عدم الاستقرار الناتج عن تغيير الحكومة فقد يؤثر ذلك على استمرار العمل في المشروع الاستثماري خاصة في الدول التي لا تتبع النظم الديمقراطية كما أن المشروع الاستثماري قد يصبح في بعض الاحيان أداة سياسية.

والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والارباح فضلاً عن أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول المستثمر الوطني نتيجة شراكته في المشروع كما يؤدي الى رفع مستوى الكفاءة الإدارة والفنية محلياً.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسية :

تعتبر هذه الشركات من أهم الشركات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها مسئولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العالم كله.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة حيث أنه له آثار ايجابية عديدة فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعله مصدرا جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة. [1]

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الادارية الحديثة للدول المضيفة والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الانتاج نظراً لخبرة الشركات الاجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الانتاج والتسويق كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية

[1] – عمار ميرغني حسين ، (2011م) ، آفاق الاستثمار بالجزيرة والمعوقات والحلول ، بنك السودان ، الادارة العامة للسياسات والبحوث ، شركة مطابع السودان للعملة.

ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة بالإضافة الى أنه يساهم في زيادة الانتاجية والانتاج مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية .

ولكن على الرغم من الآثار الايجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر الا أن له آثار سلبية على الدول المضيفة حيث أنه يعد وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية وأن المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة اذ أن وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. [1]

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها متخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة الى وجود البنية الأساسية ووجود إطار تشريعي وتنظيمي وكذلك وجود نظام قضائي الى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي.

ويعتبر حجم السوق من أكثر المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي فكلما كبر حجم السوق زاد تدفق الاستثمار الاجنبي كما يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من العناصر الاساسية والضرورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فوجود بيئة مستقرة وآمنة تعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن المستثمرين الأجانب لا يقومون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار قد تؤدي بهم الى الخسارة. كما تساهم البنية الاساسية كالطرق ووسائل النقل والمطارات والكهرباء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة.

---

[1] – أحمد عبدالعزيز وآخرون، (2010م)، الشركات متعددة الجنسيات أثرها على الدلو النامية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الخامس والثمانون.

فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الاجنبية. [1]

ويعد وجود اطار تشريعي وتنظيمي يحكم انشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تحفز على الاستثمار اذ يساعد وجود قانون موحد للاستثمار يستم بالوضوح والشفافية على جذب الاستثمار ، كما أن وجود الضمانات الكافية التي تحمر المستثمر الاجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها في الدول المضيفة مثل التأمين وغيره من العوامل المهمة والتي لها دور كبير في التأثير على قرار المستثمر بالإضافة الى وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات وقادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الاجنبي والدول المضيفة بكفاءة عالية وبنزاهة محايدة ، من العوامل المؤثرة على قرار المستثمر الاجنبي كما يساهم تقديم الحوافز المالية والتي تتمثل في الحوافز الضريبية مثل إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وكذلك الحوافز التمويلية مثل الاعانات الحكومية المباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3_3 محددات الاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي:

هناك عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النظريات: [2]

1. نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وتفسير الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول ، فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات الفوائد المنخفضة الى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة ويتبع هذا الرأي من فكرة مفادها أنه عند تنفيذ قرار الاستثمار فان الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين التكلفة الحدية فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم.

---

[1] – بول رياح غريب، (2012م)، العوامل المحفزة لجذب الاستمثار الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد العاشر.

[2] – انتصار الطيب سليمان فضل ،(2013م) تقدير دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أن تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها انها تفترض ضمنياً أن هنالك معدلاً واحداً لعوائد الانشطة المختلفة داخل الدولة، وبالتالي فان هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد على سبيل المثال لا تستطيع أن توضح التوزيع غير متكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات هذا فضلاً عن أن عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ القرار في الخارج فهنالك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دوراً في ذلك .

2. نظرية عدم كمال السوق:

تبني هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على اساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات.

قد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية ساكنة تتناول دوافع المنشآت الصناعية ومن زاوية (متحركة) تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج فبالنسبة لمدخل المنشأة الصناعية يتمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الشركات نحو الاستثمارات الاجنبية في الخارج في تمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي ، القدرة على توزيع المنتجات ، توافر رؤوس الأموال ، الانفاق الضخم على بحوث التطوير ، توفير المهارات الادارية والتنظيمية وغيرها وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة بحيث تكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي توجهها نتيجة استثمارها في الخارج بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الانتاج في الخارج اية وسائل أخرى قد تلجأ اليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح تراخيص.

ان تمتع بعض الشركات بمزايا شبه احتكارية يعد شرطاً هاماً لنمو هذه الشركات وقيامها بالاستثمار الدولي الا أنه ليس شرطا كافياً اذ أنه لا يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيعه هذا فضلاً عن تجاهله أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كسبب هام لتوطين الاستثمار الأجنبي فيها.

أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم توضيحه من خلال جورة حياة المنتج ليفرتون والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية

للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً في قيام كل من التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد افترض فيرتون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في انتاج منتجات معينة يمكن ان تنقل من دولة الى اخرى بمضي الزمن وذلك نظراً لأنه هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم طبقاً لما قاله فيرتون الى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وانتاجه وبيعه في الدول المبتكرة وهي دولة متقدمة عادة تتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث (جانب العرض) كما أن لديها عدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب) ثم يتم تصدير المنتج الى دولة متقدمة أخرى وذات ظروف طلب متشابهة وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسيع.

المرحلة الثانية : وتتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد مما يعطي الفرصة للإنتاج على مستوى الاقتصاد الكبير كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم الى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة تحتدم المنافسة بشكل كبير وتصبح التكنولوجية أكثر نمطية وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة كما تصبح اعتبارات بمثابة العنصر في تغير موقع الانتاج مما يدعو الشركات المنتجة الى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة وحيث تستخدم هذ الدول كقاعدة تصدير الى دول الأم والدول المتقدمة الأخرى حتى تتمكن الشركة الاصلية من حماية أرباحها على نصيبها السوقي الكبير.

من أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية الميزة المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها كما أنها تؤكد على أهمية الافكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري للمواقع الاخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

3. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة لعدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات الذي يحول دون قيام تجارة دولية متكافئة في الاصول غير المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج من ثم فان قيام الشركات متعددة الجنسيات – والمالكة غالباً لهذه المزايا– بتمويل عملياتها داخليا اي قيامها بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكار داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلاً ممارستها في الاسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات في الاسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية كما يضمن لها من ناحية أخرى وضع قيود تحول دون منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى خلاف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة.

يحقق الاستخدام الداخلي الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها :

- تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبياً مما يمكن تحقيقه في الداخل.
- تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصال والنفقات الادارية الى أدنى حد ممكن.
- زيادة الكفاءة الانتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الانتاج خاصة فيما يتعلق بالأمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج.
- التغلب على التدخلات الحكومية(التعريفات الجمركية – الضرائب– الحصص – التحكم السعري) من خلال تحويل الاسعار والقدرة على التميز السعري

ومن الانتقادات التي تواجه النظرية :

- اغفالها أهمية المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج.
- اهتمامها بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار والتي يمكن أن تؤثر سلبياً على الممارسة الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لحماية أنشطتها وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

4. نظرية الموقع :

تركز هذه النظرية على دوافع الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

ان العوامل الموضعية تؤثر على كل من قرارات الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر في احدى الدول المضيفة وكذلك قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدول وغيرها من الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

- العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة
- العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة ، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الاعلان
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام ، مدى توافر الايدي العاملة ، انخفاض تكلفة العمالة ، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الانتاجية الأخرى.
- ضوابط التجارة الخارجية : مثل التعريف الجمركي ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير .
- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: مثل قيود الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي ، مدى استقرار سعر الصرف ، نظام الضرائب ، توفير البنية الاساسي ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- الحوافظ والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب
- عوامل أخرى : مثل الارباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ومدى توفر الموارد الطبيعية ، القيود المفروضة على تحويل الارباح ورؤوس الاموال للخارج

5. النظرية الانتقائية :

تعد النظرية الانتقائية لدننج نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الاساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بالنموذج الملكية – الموقع – الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

لقد افترض دننج أنه لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الشروط في الاتي :

أ. مزايا الملكية : أول المزايا التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف وتتمثل هذه المزايا في : تملك الشركات أصولاً غير منظورة في التسويق ، التمويل ، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة.

بالإضافة الى مزايا الحجم مثل القدرة على توزيع المنتج ، سهولة الوصول الى أسواق الانتاج ، اقتصاديات الحجم الكبير.

ب. مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ويمكن للشركات المستثمرة أن تضيف مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركات من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص.

تقوم الشركات المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي ، تخفيض تكلفة المعاملات ، التغلب على تيقن المشتري ، التعويض عن غياب الاسواق المستقبلية ، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ، التحكم في منافذ البيع وغيره.

ج. مزايا الموقع : أو المزايا المكانية للدول المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق ، وبنية أساسية مناسبة ، استقرار سياسي ، انخفاض تكلفة العمالة ، حوافظ استثمار مختلفة .

يتضح مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي لبلد ما في فترة زمنية معينة يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة على المزايا المكانية للدول المضيفة كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن ، فمزايا التوطن أو الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع الى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية ميزة من مزايا الملكية ، لقد نجح

دننج في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت الى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات النظرية . [1]

4_3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، حيث أولت اهتماماً بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدول المضيفة من موقع جغرافي متميز ، ووفرة المواد الخام وعوامل الانتاج لا سيما العمالة الرخيصة ، كما أوضحت الدراسات العملية الحديثة أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر غير ان هذه الاستثمارات واستمرار تدفقها الى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة يتوقف في المقام الاول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والضي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا يتصرف الى معظم الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الاوصاف والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما تشمل الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.

تتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي ، الاطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار ، البيئة الاساسية والمعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي ولا يقف المناخ الاستثماري عن الحدود والعوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين ومن الجدير بالإشارة أن معظم الدراسات العملية تنظر الى حوافز الاستثمار بمفهومها الضيق في صورة حوافز مالية وتمويلية وخلافه والتي تشملها في الغالب تشريعات الاستثمار ، على أنها عوامل مكملة لجذب الاستثمار.

فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

1. حجم السوق واحتمالات النمو :

---

[1] – انتصار الطيب سليمان فضل ،(2013م) تقدير دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل المهمة المؤثرة في قرار توطن الاستثمار الاجنبي، وكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي الى مزيد من ندفق الاستثمار الأجنبي ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي ومتوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي عدد السكان ، فالمقياس الاول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري ، أما المقياس الثاني فيعد مؤثرا على الحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية .

لقد وجدت الدراسات العلمية أن هنالك عرلاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضاً لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات. [1]

2. سياسات اقتصادية شبه مستقرة :

ان وجود بيئة اقتصادية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنه يعطي صورة سليمة لكل من المستثمر المحلي الاجنبي فضلاً عن أهميتها في تحريك الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية ويتم الوصول الة هذه النسبة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة والعجز التجاري. [2]

3ـ5 العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الناتج المحلي الاجمالي :

يمثل الناتج المحلي الاجمالي المجموع الكلي للسلع والخدمات المصنعة باستخدام عوامل الانتاج المحلية ويعتبر المعيار الأكثر أهمية لأنه يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقتها دون الاستعانة بالموارد الخارجية لذا لتقييم العناصر المؤثرة في الآليات الاقتصادية

---

[1] – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع الاحصائي ، (1988م) القاهرة ص 9 مصطفى عز العرب ، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي المؤتمر العلمي السنوي الثالث.

[2] – انتصار الطيب سليمان فضل ، مرجع سابق

يجب أولاً تعيين العناصر المؤثرة المتداخلة في تحديد قيمة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي استنتاج مدى تأثيرها على الاقتصاد ككل .

الناتج المحلي الاجمالي= اجمالي انفاق الافراد+ الانفاق الحكومي + الاستثمارات + الصادرات + الواردات

فزيادة الناتج المحلي يؤدي الى انخفاض الديون الخارجية وأن تكون السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج المحلي قابلة للتقييم النقدي أي أن تكون متبادلة في السوق.

2.التضخم :

هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار حيث أن ارتفاع الاسعار يؤدي الى ارتفاع الأجور بالإضافة الى زيادة المديونية الخارجية وأسعار المستلزمات الانتاجية اللازمة للمشروع الاستثماري وبالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الاخرى في الاسواق العالمية وبالتالي انخفاض الاسعار الحقيقية المتوقعة في المشروع الاستثماري، وقد عرف البعض التضخم بأنه الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار أي انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع ارتفاع في الاسعار أي انخفاض القوة الشرائية للنقود ويمكن تقسيم التضخم من حيث ارتباطه بالقطاعات الانتاجية الى :

أ. التضخم الاستهلاكي : وهو الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية الامر الذي يولد معه أرباحاً لدى بعض منتجي هذه السلع.

ب. التضخم الاستثماري : وهو الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية الامر الذي يولد معه أرباحاً مؤقتة لدى بعض منتجي هذه السلع. فكلما ارتفعت معدلات التضخم زادت مقدرة الدولة على الاقتراض وبالتالي ارتفاع حجم المديونية الخارجية وسياسة الاقتراض من طبيعة انتاجية وليس طبيعة استهلاكية بمعني أن لا تستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري بل الى خلق توسيع الانتاج في الاقتصاد القومي.

3. سعر الصرف:

يعرف بأنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية وان استقرار سعر الصرف لبلد المضيف أمر مهم جداً للمستثمر الأجنبي لأن استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المحصلة من الاستثمارات في البلد المضيفة محولة في البلد الأم ، بمعنى آخر أن التغييرات الكبيرة المفاجئة

في سعر الصرف سوف يجعل المبلغ الذي تم اقتراضه من الخارج تكون أقل واذا زاد سعر الصرف أدى الى زيادة حجم الديون الخارجية. [1]

4. الدين الخارجي :

هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي مستحقة للدائنين خارج البلاد يمكن أن يكون المدينين الحكومة أو الشركات الدين يتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[1] – محمد عبدالله آدم أحمد،(2015م)، محددات الدين الخارجي في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

المبحث الثاني
التضخم

مقدمة :

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة ، وفي واقع الامر فان وجود التضخم في الاقتصاد يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها الا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الاسعار من أقدم العصور ابان حضارات الشرق الاوسط اذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة وتتعرض قيمة النقود للانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو عند تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة اذ كثيراً ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد حيث شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء نظرا للآثار السلبية التي قد تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة والدول النامية .

توصل كينز الى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي الى حدوث التضخم.

6.3 ماهية التضخم:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ويحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقا للمعادلة التالية :

معدل التضخم = المستوى العام للأسعار(في سنة ما) – المستوى السنوي العام(في السنة السابقة) ÷ المستوى العام للأسعار للسنة السابقة ×100

بيد أن العودة الى التعريف السابق توحي بوجود ركنين رئيسين لظاهرة التضخم وهما:

أ. ان التضخم يقاس بمعيار ما يسمى " المستوى العام للأسعار" General Price Level ويعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

ب. ان التضخم هو ارتفاع ملموس ومستمر "Sustained" في المستوى العام للأسعار.

والمقصود هنا أمران : الأول ، أن يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع والثاني ، أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتداً على فترة من الزمن فقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل من 5% تعتبر ضمن الاطار المقبول لزيادة الاسعار، بيد أن ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك أثراً ملموساً على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود "Purchasing Power" التي يتعامل معها المواطن العادي والقوة الشرائية للنقود أو الدخل هي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين فالقوة الشرائية لمئة دينار مثلا هي مجموعة السلع مثل الخبز والدجاج والأدوات الكهربائية وكذلك الخدمات مثل النقل الكهرباء المياه ، التي يمكن للفرد الحصول عليها مقابل هذا المبلغ والمراد قوله هنا أن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار سيترك شعوراً حقيقياً بتراجع قدرة الافراد في مجتمع ما على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام ومن هنا فان مفهوم التضخم يقضي أيضاً بأن يكون ذلك الارتفاع مستمرا وعلى مدى فترة من الزمن فاذا ارتفعت الاسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت الى المستوى المقبول لها فان ذلك لا يمكن أن يعني أن هناك مشكلة تضخم حقيقية. وأخيراً وليس أخراً يشير هذا الركن من تعريف التضخم الى أن التضخم هو ارتفاع ملموس أو كبير في الاسعار ذلك أن ارتفاع البسيط أو المتواضع لن يشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر به عامة الناس. [1]

تصنيف التضخم Classification of inflation :

وفقا لمعيار الأثر الملوس للتضخم يمكن التفريق بين التضخم المعتدل أو المتوسط ويدعى أحيانا بالتضخم الزاحف والتضخم المتسارع وأخيراً ما يسمى بالتضخم الجامح ويتميز الأول (الزاحف أو المعتدل) بأنه تضخم بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل نسبة 10% أما النوع الثاني فهو تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة ومنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.

ان وجود تضخم متسارع أو جامح في دولة ما يفقدها مصداقية التعامل في عملتها داخلياً ودولياً ويصبح من المفيد الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلاً من النقود.

---

[1] – خالد واصف الوزني وأحمد حسين ، مرجع سابق ص 249–252

7_3 أسباب وأنواع التضخم Type of inflation :

يصنف الاقتصاديون ثلاثة أسباب للتضخم تعتبر أنواع التضخم في الادبيات الاقتصادية أما النوع الأول أو السبب الأول فهو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب demand pull inflation أما النوع الثاني فهو التضخم العائد للنفقة أو ما يعرف بتضخم دفع التكلفة cost push inflation وهناك نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً ويسمى التضخم المشترك mixed inflation ثم هناك أخيراً التضخم المستورد Imported inflation. [1]

تضخم سحب الطلب demand pull inflation :

ينشأ هذ النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم المبلغ والخدمات المتاحة في المجتمع ويقال هنا أن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموساً ، ولعل أهم الاسباب المؤدية الى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة أو العجز المالي Fiscal Deficit ، فعندما يفوق الانفاق الحكومي الايرادات الحكومية ينشأ العجز المالي وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق اصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فان ذلك سيؤدي الى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع القاعدة الانتاجية للبلاد مما يخلق أحجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الانتاج وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار وحدوث التضخم.

يمكن علاج هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالانكماشية ولكن يمكن الاشارة هنا الى أن باستطاعة الدولة تمويل العجز من خلال السندات الحكومية أو زيادة الضرائب أو وضع سقوف ائتمانية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

تضخم دفع التكلفة cost push inflation :

يواجه المنتجون أحياناً تزايد مفاجئا في تكاليف عناصر الانتاج ، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه أو قد ترتفع أسعار بعض

---

[1] – المرجع السابق ص 256–257

المواد الأولية بشكل مفاجئ في جميع الحالات فان ذلك سيترك أثر مباشر على السعر النهائي لمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها. [1]

ولا شك أن تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة اي تضخم نتيجة أسعار عناصر إنتاج مستوردة ومتضخمة اساسا امل تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محليا فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الاجور الا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار أخذا في الاعتبار أن تزيد الاجور أيضاً وفقا لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته.

التضخم المشترك mixed inflation :

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة سويا بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغير في حجم الإنتاج وان يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافه والعلاج ذلك لابد من اتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.

التضخم المستورد Imported inflation :

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة يعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تاتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في السوق المحلية بتلك الأسعار فالدولة الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعار ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي. [2]

ولابد من التنبه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة منا يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف

---

[1] – المرجع السابق ص 258–259

[2] – خالد واصف الوزني واحمد حسين ، مرجع سابق ص 259–260

وليس التضخم المستورد ذلك أن الأخير يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج اي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها.

3ـ8 مدارس ونظريات التضخم

أولا : التضخم والتحليل الكلاسيكي

أن دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من قبل المفكرين الكلاسيكيين إنما تتم ضمن دراستهم النظرية العامة للأسعار ومن ثم بيان العوامل المؤثرة في حركات الأسعار حيث يقول الاقتصادي السويدي بنت هانسن أن نظرية التضخم التي لا تتضمن أهدافها بيان القوى المؤثرة في الأسعار تعتبر نظرية ناقصة ويؤكد أن اقتصاديات الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر لم تكن تعاني وحتى بداية القرن العشرين من قوة الظاهرة التضخمية وارتفاع الأسعار.

وكان اهتمام النظريات الكلاسيكية ينصب على أحوال وتطورات النشاطات الاقتصادية وما يصاحبها من مشاكل في الفترات طويلة الأجل وكذلك في أسباب نمو الاقتصاديات القومية وكيفية نموها بإعتبار أن مشكلة التضخم هي أبرز المشكلات التي تواجه عملية التنمية ولقد كانت مشكلة التحليل الكلاسيكي الأساسية هي مشكلة التوزيع وخاصة مشكلة الريع لصلتها المباشرة بمشكلة السكان التي اعتبرها الكلاسيكيون أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني.

ولقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها تقرير المستوى العام للاسعار والتقنيات التي تطرأ وفقاً لإفتراضات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع وبالتالي فان المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لإرتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فان اخفاض مستوى الاسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة.

ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر الرياضية المشهورة:

$$M.V = P.Y$$

حيث أن :

M: كمية النقود المتداولة

V: سرعة دوران النقود

Y: حجم المبادلات أو المعاملات

P: المستوى العام للأسعار

أي أن المستوى العام للأسعار يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي :

$$P = M.V/Y$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من Y و V فان :

$$P= V/Y*M$$

وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفترض ضريبة على كل مال يحتفظ بأرصدته النقدية عند ارتفاع الاسعار الناشئة عن التضخم حيث أن زياد ةالعرض النقدي سوف تزيد الطلب الكلي على الارتفاع أما العرض الكلي على السلع والخدمات فهو ثابت لذا ترتفع أسعاره وتنخفض قيمة النقود ويسرع الافراد للتخلص منها في شراء السلع حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم عند الاحتفاظ بالنقد مما يترتب عليه إعادة توزيع الارصدة النقدية بين الافراد والسلطات الحكومية ويشترط الكلاسيكيون أن الادخار هو شرط مسبق للاستثمار ويرون أن تخفيض معدلات الاستهلاك السائد في بدء عملية الاستثمار وذلك في تحري عوامل الانتاج ونقلها من قطاعات السلع الاستهلاكية الى قطاعات السلع الانتاجية وهذا يتم بخفض معدلات الاستهلاك السائدة ورفع معدلات الادخار.

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتقنية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم أنه قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لا سيما المنتجات الزراعية. [1]

كما يؤخذ على التحليل الكلاسيكي بأنه ليس كل إدخار يستثمر المدخرون هم غير المستثمرين وليس هناك ما يضمن بأن كل إدخار سوف يوجه للاستثمار للقطاعات الانتاجية والخدمية وأن الادخار قد لا يسبق الاستثمار بل العكس قد يحدث ، كما انه لا توجد علاقة واضحة بين سعر الفائدة وخلق الادخار فقد يستطيع سعر الفائدة تحويل الادخار الى استثمار لأن الفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة ، وبالتالي فان العلاقة بين الادخار والثروة هي أقوى من علاقة سعر الفائدة مع الادخار .

---

[1] – سامي سعيد ومحمد محمود ، مرجع سابق ص 198

ثانياً: التضخم وتحليل النقدين

جاءت المدرسة النقدية امتداداً للمدرسة الكلاسيكية وبنت عليها بعض الأفكار الجديدة وهي ما عرفت بالنظرية (المدرسة) النقدية الحديثة بزعامة الاقتصادي الامريكي ملتون فريدمان الذي تزعم ايضاً مدرسة (منهج شيكاغو) وتحاول هذه المدرسة تفسير ظاهرة التضخم بالاعتماد على نظرية كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوى العام للاسعار من جهة وعرض وطلب النقود من جهة أخرى حيث تقرر ان السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستثمرة لعرض النقد من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود وترى أن سبب الاختلالات يرجع الى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية أما الطلب على النقود فه ويصعب التحكم فيه حيث يشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان كسعر الفائدة الحالي والمتوقع ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو على شكل نقدية ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضياً كما يراها فريدمان على النحو التالي : [1]

MD = MD (rc,re,pe ,pc,y,w)

Md : حجم الطلب على النقود

Rc: مستوى سعر الفائدة

Re: مستوى سعر الفائدة المتوقع

Pc: مستوى التضخم الحالي

Pe: مستوى التضخم المتوقع

Y: الدخل القومي

W: الثروة بكافة أشكالها

ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الاسعار المتوقعة ، وبالتالي فان التحليل النقدي أعطى وزناً كبيراً للتوقعات المستقبلية ، كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الانتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف، ولم يتفقوا مع الكلاسيكين في أن الانتاج يتحدد كلية من جانب العرض حتى في المدى القصير.

---

[1] – المرجع سابق ص 198

ثالثاً: التضخم والتحليل الكنزي

يستند التحليل الكينزي على اعتبارات وافتراضات تتعارض مع ما استند اليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي وأن الادخار هو أسبق من الاستثمار وافترض قوة العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة.

والفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد المستند الى جهاز السعر في ظل المنافسة التامة كما يفترض الكلاسيكيون ، وكذلك ينكر الكينزيون فكرة اندماج الادخار مع الاستثمار بحيث ان العوامل التي تعتمد عليها قرارات الادخار تختلف عن العوامل التي تعتمد عليها الاستثمار ويرى أن الافضلية هي للاستثمار وليس الادخار الذي شرطا أن يتحول لتمويل التنمية أو نحو الاستثمار المنتج.

وينسب التحليل الكينزي الى الاقتصادي الانجليزي كينز الذي فسر التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعرف التصهم أنه على أساس تضهم طلب أي ان التضخم الناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وان زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة الانفاق الكلي بشقيه العام والخاص والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله الى حالة تضخمية. [1]

ويؤكد كينز ان اختلال العلاقة بين اسواق السلع واسواق عناصر الانتاج سوف يؤدي الى حدوث الفجوات التضخمية عندما يكون الاقتصاد عند المستوى التشغيلي الكامل لذا فان الزيادة في الطلب ستؤدي الى زيادة في الاسعار لان الانتاج قد وصل الى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ويؤدي الى التضخم الحقيقي.

أما عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فان الزيادة في الطلب سوف يؤدي الى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقي ، كما أن أسعار عناصر الانتاج أن ترتفع فوراً ، وقد ترتفع بالتدريج نتيجة لزيادة الطلب بشكل متتالي عليها مما يؤدي الى زيادة كلفة الانتاج وينعكس ذلك على زيادة الاسعار وان لم يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل وهذا التضخم يحدث عادة في أوقات الزواج والانتعاش الاقتصادي ويسميه كنز التضخم الجزئي.

---

[1] – المرجع سابق ص 203

ويرى الكينزيون أن أجهزة الانتاج المحلية تمتلك طاقات معطلة وبحاجة لمزيد من زيادة عرض النقد لتشغيلها وبالتالي رفع جملة الطلب الفعلي ومن ثم تشغيل الطاقة الانتاجية المعطلة فيزداد الانتاج فيقترب نحو مرحلة التشغيل الكامل دون حدوث ارتفاعات تضخمية في الاسعار. [1]

ان النظرية الكينزية هي نظرية قائمة على افتراضات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم واسواق عالية الكفاءة وجهاز سعر فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد بعكس الدول النامية التي تحتوي على الاسواق الصغيرة غير الكفؤة وتسودها الاختلافات الهيكلية المتنوعة ، وهي بذلك تعبير عن حال البلاد الصناعية التي تغادر من فائض طاقتها الانتاجية الذي يجعل جهازها الانتاج غير مرن وناتجها القومي قريب من الثبات ، مما يجعل نظرية النقود الكمية أكثر تعبيراً عن واقعها ، ونجد أن نظرية فائض النقود تلقي الضوء على خطورة الاختلال بين قوى الطلب الكلي ، وهو أمر غير جائز ليس فقط في البلاد المتقدمة بل المتخلفة في تفسير الارتفاع التضخمي للاسعار.

[1] – المرجع سابق ص 204

المبحث الثالث
الناتج المحلي الإجمالي

3_9 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي بتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع المعني ، حيث أن بعض عناصر الانتاج تكون غير مملوكة للدول المعينة فالمعروف أن هنالك عناصر انتاج ملك لدول أخرى.

اذ أن هنالك عوائد لعناصر الانتاج تتدفق خارج الدولة والأخرى تتدفق الى الداخل من العالم الخارجي ويسمى الفرق بين التدفقين بصافي دخل عناصر الانتاج من الخارج ،وبالتالي فان الناتج المحلي الاجمالي وهو عبارة عن الناتج القومي الاجمالي مطروحاً منه صافي دخل عناصر الانتاج من الخارج.

أو الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة قي اقتصاد ما خلال فترة معينة وعادة ما تكون سنة وهذا يعني اذا كان هنالك اقتصاد ما ينتج من السلع مثلا(A,B,C) وكانت كميات الانتاج (Qa,Qb,Qc) على التوالي وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa,Pb,Pc) عندها فان الناتج المحلي هو مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = (Pc*Qc) + (Pb*Qc) + (Pc*Qc)$$

كلمة مجموع التي وردت في التعريف معناها أن ينطوي على شمولية حسابات الناتج المحلي الإجمالي بكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات فالمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات وخدمات تأجير المنازل والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها تسجل ضمن الناتج المحلي .

وعند حساب الناتج المحلي نأخذ الأسعار النهائية للسلع التي تتضمن بداخلها السلع الوسيطة التي تدخل في انتاج سلعة ما وكذلك نأخذ القيمة السوقية لما تم انتاجه فعلاً في الفترة المعينة .

أما كلمة المنتجة والتي وردت فانها تعني أن الناتج المحلي الذي هو بمثابة مقياس لحجم انتاج الاقتصاد في فترة معينة يأخذ في الحساب السلعة المنتجة حتى ولو لم تبع في ذلك العام أما كلمة في اقتصاد ما فهذا يقود للإستنتاج أن الناتج المحلي يقيس حجم الانتاج النهائي عن

استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في رقعة جغرافية بعينها تم الاعتراف بها كيان أولي مستقل سمي دولة لها اقتصادها المستقل .

كذلك نلاحظ أن حسابات الناتج المحلي لا تأخذ في الاعتبار الظروف البيئية مثل تلوث الأحوال الصحية من جراء فضلات المصارف وغيرها وكذلك لا تفرق حسابات الناتج المحلي بين زمن الرخاء أو أوقات النكبات والكوارث. [1]

نجد أن الناتج المحلي الاجمالي لا يتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة ، ولكن يتضمن قيمة السلع والخدمات المنتجة النهائية وهي تلك السلع الموجهة الى المستهلك الأخير أو النهائي كذلك نجد أن هنالك سلع وخدمات لا تدخل ضمن قيمة الناتج المحلي الاجمالي لأنها لا تباع ولا تشترى في الأسواق ومع ذلك فانها تشكل جزءاً هاماً في انتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية الأمن وإطفاء الحريق والقضاء والدفاع وغيرها . لذلك قدر الاقتصاد هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب ولا يعتبر هذا تقييم عملي ولكنه أفضل حل عملي قدم في هذا المجال.

تستدعي الضرورة إهمال بعض أنواع الانتاج النهائية لأسباب عملي ، وبشكل خاص نشير هنا للسلع غير السوقية التي تنتج من أجل تسويقها كالخدمات التي تقوم بها ربات البيوت والتجارة في الممنوعات التي يتم بيعها خارج الأسواق وذلك لإدخال قيمتها عند بيعها في سوق السلع وهي جديدة ، وذلك حتى لا تحسب قيمتها مرتين. [2]

3-10 طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي

هنالك عدد من الطرق التي يمكن بها حساب الناتج المحلي الاجمالي ، منها طريقة الانفاق ولهذه الطريقة مكونات بواسطتها يحسب الناتج المحلي الاجمالي تختلف عن طريقة الدخل التي لها مكونات أخرى ، سوف نستعرض مكونات الطريقتين:

أولاً: طريقة الانفاق :

1. الانفاق الاستهلاكي الخاص :

يشمل انفاق الاسر على السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات يعادل الانفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي

---

[1] – خالد واصف واحم حسين ، مرجع سابق ص 109-110

[2] – عبدالناصر العبادي ، مرجع سابق ص 29-32

تعمل بهدف الربح ، كذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني ، ويتضمن الأول مشتريات الطعام والكساء والخدمات الطبية وغيرها ، بينما يتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل الذي يستبقيه المزارعون للاستهلاك الشخصي.

2. الانفاق الاستثماري الخاص :

هو القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الانتاج المعمرة مضافاً اليها قيمة التغير في رقم المخزون لدى منشآت الأعمال ، وعلى هذا فان الاستثمار الاجمالي يتضمن بناء المصانع وشراء المعدات الانتاجية الجديدة وبناء المساكن أيضاً ، كذلك فان التغيرات في رقم المخزون تدخل ضمن الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مقياساً للإنتاج وليس للمبيعات . [1]

3. الانفاق الحكومي على السلع والخدمات :

ويتكون هذا النوع من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية للدفاع الوطني ومرتبات موظفي الحكومة .

كما أن النفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج المحلي الاجمالي ،و هنالك استثمار أساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية وتتضمن المدفوعات التحويلية الحكومية ، مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة والمدفوعات الى الافراد العسكريين المتقاعدين.

4. صافي الصادرات من السلع والخدمات :

وتمثل قيمة الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها قيمة الواردات من السلع والخدمات وبما أن الناتج القومي الاجمالي مقياس للإنتاج ، فان الصادرات هي جزء من الناتج القومي الاجمالي ، أما الواردات فتقطع جزء من الناتج القومي الاجمالي ونتيجة لذلك فإنها يجب أن تستبعد من مجموعة العناصر المكونة للناتج لتضمن أن الناتج القومي الإجمالي يظهر فقط الانتاج المحلي .

---

[1] – مايكل ايدجمان ، 1999م ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ،(المملكة العربية السعودية ، دار المريخ المريخ للنشر) ، ص 42–43

تشكل هذه العناصر جميع أنواع الانفاق المحتملة على السلع والخدمات النهائية فان جمعها يساوي الناتج المحلي الاجمالي :

$$GDP= C+ I + (X - M)$$

حيث أن :

GDP : الناتج المحلي الاجمالي

C: الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار الخاص

G: الانفاق الحكومي

(X-M) : صافي الصادرات

هنالك بندان لا يحملان معنى الدخل وهما الاهلاك والضرائب غير المباشرة التي يجب إضافتهما الى مجموع بنود الدخل للحصول على مكونات الناتج المحلي الاجمالي وهي : [1]

5. الاهلاك :

هو مجرد قيد دفتري يقصد به الوصول الى بيان دقيق للارباح والدخل الاجمالي المتولد بالمنشأة خلال سنة ويعبر الاهلاك عن قيمة المصانع والآلات والأبنية المستعملة خلال سنة.

6. الضرائب غير المباشرة :

تفوض الحكومة بعض الضرائب مثل ضرائب المبيعات والضرائب التي تفرض شكل خاص على بعض المواد والرسوم الجمركية وتعاملها والمؤسسات كتكاليف للإنتاج ، تعرف بالضرائب غير المباشرة لانها لا تفرض مباشرة على الاعمال نفسها بل على منتجاتها من السلع والخدمات.

ثانياً : طريقة الدخل :

يقسم الدخل القومي الى عدة أنواع من الدخل : [2]

1. تعويضات العاملين :

---

[1] – عبدالناصر العبادي وآخرون ، مرجع سابق ص 40

[2] – مايكل ايدجمان ، مرجع سابق ص 48

وتتكون من الاجور والمرتبات مضافاً اليها الأجور والمرتبات الاضافية مثل المعاشات وما يقدمه نظام الضمان الاجتماعي وهي تشكل أكبر فئة من فئات الدخل.

2. دخل الايجارات

ويتضمن الدخل الريعي الذي يحصل عليه أصلاً أولئك الذين لا يرتبطون بأعمال عقارية حقيقية والدخول الريعية المقدرة للعقارات المأهولة بأصحابها والريع الذي يحصل عليه الأطباء من مرضاهم وحقوق التأليف وحقوق الموارد الطبيعية .

3. الفائدة :

هي المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الاعمال الخارجية الى موردي رأس المال النقدي فاذا لديك سند من شركة ما فان الفائدة التي تتقاضاها على هذا السند تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

4. دخل المالكين :

يتألف من الدخل الصافي لقطاع الأعمال المؤسسات الفردية التضامنية التعاونية كما يتألف أيضاً من صافي الدخل في شركات المساهمة وهي تتألف من ثلاثة أجراء :

- الحصص التي يقودها حملة الاسهم
- الارباح المحتجزة
- المبالغ التي تدفعها الشركات كضرائب الدخل [1]

[1] – نفس المرجع ، ص 49

المبحث الأول
توصيف النموذج القياسي للدراسة

- **تاريخ بناء النماذج وتعريفها واهم خصائصها**

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.([1])

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.([2])

ويتضح من التعريف السابق أن:

1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.

2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.

3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

([1]) إسماعيل السيوفي (2006) ، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 22.

([2]) مريم عمر حب الله عمر، (1980-2014)""النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة الكهرباء في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:(□)

1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

- **اقسام المعادلات الهيكلية للنموذج وتركيبها**

اولاً: اقسام المعادلات الهيكلية:([2])

1-المعادلات التعريفية: هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشـــروط أي أنها معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.

2- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

3- المعادلات الفنية: وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة انتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas) Production Function.

([1])وفاء صلاح الدين على فضل، (1980-2012)، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان "، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

([2]) إسماعيل السيوفي، المرجع السابق، ص 34.

4- المعادلات المؤسسية: هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معينا من السلوك يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- المعادلات التطابقية: هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- المعادلات التوازنية: وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائما، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

ثانياً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلمات وثوابت

توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

اولاً: تصنيف متغيرات النموذج:[1]

1. المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي في متغير الصرف الفعلي للزكاة.

2. المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغيرات الخارجيةفي (الإنفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي – حجم الاستثمار الأجنبي المباشر – معدل التضخم).

[1] مريم عمر حب الله عمر، المرجع السابق، ص 134.

3- المتغيرات المتخلفة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية، في هذه الدراسة ليس هنالك متغيرات متباطئة.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها[1]:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصدهذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي.

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.

[1] طارق محمد الرشيد، ، 2005، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى ص 16.

- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

في هذه الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب التجريب لتحديد الشكل الرياضي الملائم لنموذج الدراسة.

ويمكن كتابة النموذج المبدئي (المقترح) للدراسة في شكلها القياسي التالي:

$$\mathrm{FIN}_t = \beta_0 + \beta_1 * \mathrm{G} + \beta_2 * \mathrm{GDP} + \beta_3 * \mathrm{I} - \beta_4 * \mathrm{INF} + \mu_t$$

ويمكن كتابة النموذج الأمثل (المعدل) للدراسة في شكلها القياسي التالي:

$$\mathrm{FIN}_t = \beta_0 + \beta_1 * \mathrm{G} + \beta_2 * \mathrm{GDP} - \beta_3 * \mathrm{INF} + \mu_t$$

حيث ان:

$\boldsymbol{\beta_0}$: الثابت.

$\boldsymbol{\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4}$: معالم المتغيرات المستقلة في النموذج.

$\boldsymbol{\mu_t}$: المتغير العشوائي (البواقي).

FIN: الصرف الفعلي للزكاة.

G: الإنفاق الحكومي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

I: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

INF: معدل التضخم.

رابعاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم: –

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمةحسب افتراض النظرية الاقتصادية.

الإشارات المسبقة لمعلمات نموذج الدراسة:

1. الثابت (β_0): حسب افتراض النظرية الاقتصادية يجب ان تكون اشارتها موجبة.

2. معلمة الانفاق الحكومي(β_1): حسب افتراض النظرية الاقتصادية اشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية بينالانفاق الحكومي والصرف الفعلي للزكاة.

3. معلمة الناتج المحلي الإجمالي(β_2): حسب افتراض النظرية الاقتصادية اشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طرديةبينالناتج المحلي الإجمالي والصرف الفعلي للزكاة.

4. معلمة حجم الاستثمار (β_3):حسب افتراض النظرية الاقتصادية اشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية بينحجم الاستثمار الأجنبي والصرف الفعلي للزكاة.

5. معلمة معدل التضخم (β_4): حسب افتراض النظرية الاقتصادية اشارتها سالبة نسبة لوجود علاقة عكسية بينمعدل التضخم والصرف الفعلي للزكاة.

- **استقرار متغيرات الدراسة**

اولاً: اختبارات السكون (الاستقرارية): -

لدراسة أي ظاهرة لابد من التأكد من استقراريه وسكون السلاسل الزمنية للبيانات، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية هنالك عدة معايير واختبارات يمكن استخدامها لمعرفة سكون البيانات منها اختبار معنوية معاملات الارتباط واختبار جزر الوحدة في هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبار ديكي فوللر المدمج وهو أحد اختبار جز الوحدة.

اختبار جزر الوحدة Unit Root Test: -

من اهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، حيث يرتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، من أهم الاختبارات اختبار ديكي فوللر 1979 وديكي فوللر الموسع 1981م وفيلبس بيرون 1988م:

1. اختبار ديكي-فوللر(Dickey-Fuller1979 م):

تعتمد فكرة على انه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم استقراريه بيانات السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان ε_t هو حد الضوضاء الأبيض White Noise وله خصائص المتغير العشوائي، وإذا كانت ρ معنوية احصائياً دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر

الوحدة ويجب معالجتها بالفروق التي تكون درجتها (1,2,3,....d) وتقرأ $Y_t \sim I(d)$ ان بيانات السلسلة متكاملة من الدرجة d.([1])

2. اختبار ديكي–فوللر الموسع Augmented Dickey–Fuller: –

يقوم اختبار ديكي فوللر–الموسع على إزالة الاثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية ومن ثم نقوم باستخدام نفس إجراءات اختبار ديكي–فوللر، وتمثله المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Δ تشير للفرق الأول و m تمثل طول الفجوة الزمنية.([2])

ج. اختبار فيلبس–بيرون (Phillips–Peron1988م): –

يقوم اختبار فيلبس–بيرون على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه، أي انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS لاختبار Dickey–Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدي $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدي والمستخرج من خلال التباينات المشتركة

للبواقي حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{I-1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=I+1}^{I} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. حساب إحصائية فيلبس بيرون

$$t_{\hat{\Phi}}^{c} = \sqrt{K} \times \frac{\hat{\Phi} - 1}{\hat{\sigma}_{\Phi}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\Phi}}{\sqrt{K}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1 عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً ابيضاً. وتقارن $t_{\hat{\Phi}}^{c}$ مع القيمة الحرجة لجداول ماك كينون.([3])

---

[1] شيخي محمد، طرق ، 2012، الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، ص 207.

[2] كامل العلاوي، 2011،القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، ص 270.

[3] شيخي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 212.

ثانياً: اختبار استقرار متغيرات الدراسة الحالية

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (الصرف الفعلي للزكاة – الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي – حجم الاستثمار الأجنبي المباشر – معدل التضخم)، عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج.

جدول رقم (1):

استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج(ADF)

متغير الدراسة	قيمة اختبار PP مع القاطع	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%	مستوي المعنوية	مستوي استقرار السلسلة
الصرف الفعلي للزكاة(FIN)	12.28113	-2.986225	1.0000	عند المستوى
الإنفاق الحكومي(G)	-3.900257	-2.991878	0.0069	عند الفرق الأول
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	3.921241	-2.986225	1.0000	عند المستوى
حجم الاستثمار(I)	4.855707	-3.020686	1.0000	عند المستوى
معدلالتضخم(INF)	-7.781860	-2.991878	0.0000	عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

الحكم على استقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لاختبار ديكي فوللر المدمج، فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة الإحصائية 5% ومستوى المعنوية فاذا كانت مستوى المعنوية اقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير.

من الجدول رقم (1) يتضح لنا ان متغير الصرف الفعلي للزكاة (FIN) ومتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتغير حجم الاستثمار (I) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، بينما متغيري الإنفاق الحكومي (G) ومعدل التضخم (INF)استقرت عند الفرق الاول إذن فهي متكاملة من الدرجة الاولي،وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

المبحث الثاني
نتائج تقدير النموذج المبدئي للدراسة

- **اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المبدئي**

اولاً: منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test Approach: -

يتطلب تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك التي توفرها لنا نموذج ARDL ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى فقط او الفرق الأول فقط او خليط بينها، وبما ان متغيرات الدراسة بعضها متكاملة من الدرجة صفر مثل (متغير الصرف الفعلي للزكاة، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير حجم الاستثمار الأجنبي)، والبعض الاخر متكاملة من الدرجة الاولي مثل(متغير الانفاق الحكومي، ومتغير معدل التضخم) فان تطبيق اختبار الحدود قد أصبح ممكننا.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الاجل) بين متغيرات النموذج المبدئي: -

جدول رقم (2):

اختبار الحدود Bound Test: -

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test) Statistic	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
F-Statistic	38.35323	4
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية Significance	الحد الأدنى I0 Bound	الحد الأعلى I1 Bound
%10	2.45	3.52
%5	2.86	4.01
%2.5	3.25	4.49
%1	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول رقم (2) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار F تساوى (38.35323) وهي أكبر من جميع القيم الحرجةالدنياوالعليا لاختبار الحدود حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي – حجم الاستثمار الأجنبي المباشر – معدل التضخم) إلى المتغير التابع (الصرف الفعلي للزكاة).

- **نتائج تقدير النموذج المبدئي (المقترح)**

جدول رقم (3):

نتائج النموذج المبدئي لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م –2015م

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F–Statistic)
C	71351751	29968717	2.380874	0.0268	0.000000
G	10334.39	2506.356	4.123272	0.0005	
GDP	1443.155	211.7844	6.814265	0.0000	
I	2855.858	1346.454	2.121022	0.0460	
INF	−1091452	359574.8	−3.035398	0.0063	

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.V9).

يمكن كتابة معادلة النموذج المبدئي المقدر كالاتي:

$$\widehat{FIN}_t = 71351751 + 10334.39 * G + 1443.155 * GDP + 2855.858 * I - 1091452 * INF$$

- **تقيم نتائج تقدير النموذج المبدئي وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي**

بعد الانتهاء من التقدير لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

اولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرهاوهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي للنموذج المبدئ لتقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م –2015م

- قيمة معامل الثابت تساوي (71351751) ذا إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الانفاق الحكومي تساوي (10334.39) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة يزداد الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 10334.39 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي تساوي (1443.155) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة يزداد الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 1443.155 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل حجم الاستثمار تساوي (2855.858) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـــــ 2855.858 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل معدل التضخم تساوي (1091452–) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد معدل التضخم بوحدة ينخفض الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 1091452 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (4):

الجدول التالي يوضح التقييم الاقتصادي للنموذج المبدئي(بإيجاز)

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم الاقتصادي
C	71351751	موافقة للنظرية الاقتصادية
G	10334.39	موافقة للنظرية الاقتصادية
GDP	1443.155	موافقة للنظرية الاقتصادية
I	2855.858	موافقة للنظرية الاقتصادية
INF	-1091452	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثانياً: التقييم وفق المعيار الإحصائي: -

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة انواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

جدول رقم (5):

تقيم النموذج المبدئي وفق المعيار الإحصائي

المتغيرات	قيمة (t)	معنوية المعالم	قيمة (f)	Prob.(F-Statistic)	$\bar{R}^2$
C	2.380874	0.0268	330.7317	0.000000	0.981398
G	4.123272	0.0005			
GDP	6.814265	0.0000			
I	2.121022	0.0460			
INF	-3.035398	0.0063			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

1. جودة توفيق النموذج المبدئي"Adjusted R-Squared": -

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل(0.98)على أن المتغيرات التفسيرية(الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي – حجم الاستثمار الأجنبي المباشر – معدل التضخم)مسئولة بنسبة 98% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصرف الفعلي للزكاة) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية والباقي 2% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) غير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج المبدئي.

2. المعنوية الكلية للنموذج المبدئي"F-Statistic ": -

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.000000 وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية1%وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج المبدئي.

3. المعنوية الجزئية للنموذج المبدئي"T-Statistic" : -

صياغة الفروض:

فرض العـــــــــــــــدم: $H_0: \beta = 0$ **الفرض البديل:** $H_1: \beta \neq 0$

قاعدة القرار:

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (6):

نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج المبدئي(بإيجاز)

المتغيرات Variables	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الجزئية للنموذج عند 1%	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%
C	2.380874	0.0268	غير معنوي	معنوي
G	4.123272	0.0005	معنوي	معنوي
GDP	6.814265	0.0000	معنوي	معنوي
I	2.121022	0.0460	غير معنوي	معنوي
INF	-3.035398	0.0063	معنوي	معنوي

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثالثاً: التقييم وفق المعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي.
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (يستخدم في نموذج الانحدار المتعدد).
4. مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوافر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائيا.

1.اختبار مشكلة اختلاف التباين في النموذج المبدئي Heteroskedasticity Test: -

جدول رقم (7) :

Heteroskedasticity Using ARCH Test

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
ARCH	Obs*R-squared	1.623731	Prob. Chi-Square(1)	0.2026

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (7) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared =) 0.2026أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج المبدئي لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المبدئي

أ. اختبار دربن واتسون Durbin Watson:

أداة الحكم على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في اختبار دربن واتسون:

- **. صياغة الفروض الإحصائية:**

الفرض العدمي (H_0):يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض العدمي (H_1):لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

- **. ألية اتخاذ القرار:**

اتخاذ القرار بشأن قبول او رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي يتم وفقاً للقواعد التالية:

❖ **نرفض فرض العدم في الحالة الاولي والثانية التالية:**

الحالة الأولي: إذا كان $(4 - d_L < DW < 4)$.

الحالة الثانية: إذا كان $(0 < DW < d_L)$.

❖ **نقبل فرض العدم في الحالة الثالثة والرابعة التالية:**

الحالة الثالثة: إذا كان $(2 < DW < 4 - d_u)$.

الحالة الرابعة: إذا كان $(d_u < DW < 2)$.

❖ **لا نستطيع اتخاذ قرار في الحالة الخامسة والسادسة التالية:**

الحالة الخامسة: إذا كان $(4 - d_u < DW < 4 - d_L)$.

الحالة السادسة: إذا كان $(d_L < DW < d_u)$.

- **. اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test:**

جدول رقم (8):

اختبار دربن واتسون Durbin-Watson stat

قيمة اختبار دربن واتسون (DW)	القيمة الدنيا (d_L)	القيمة العليا (d_u)
1.537593	1.062	1.759

المصدر: من اعداد الباحث من واقع نتائج الملحق رقم (8) والملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (8) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة والجدولية لاختبار دربن واتسون توافق الحالة السادسة$(1.062 < DW < 1.759)$ وبالتالي لا نستطيع اتخاذ قرار بشأن قبول او رفض فرض العدم وعلية سوف نلجأ الي استخدام اختبار اخر للحكم على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

ب. اختبار lagrange multiplier:

جدول رقم (9):

LM Test:

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
LM	Obs*R-squared	0.915853	Prob. Chi-Square(1)	0.3386

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (9) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared =) 0.3386اكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج المبدئي لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ج. اختبار Q-Statistic

جدول رقم (10):

Q-Statistic Test:

فترات التباطؤ LAG	الارتباط الذاتي AC	الارتباط الجزئي PAC	اختبار كيو Q-Stat	القيمة الاحتمالية
1	0.163	0.163	0.7701	0.380
2	-0.231	-0.265	2.3931	0.302
3	-0.179	-0.097	3.4039	0.333
4	-0.225	-0.260	5.0776	0.279
5	0.084	0.113	5.3219	0.378

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

نتيجة اختبار **Correlogram Q-Statistic** حتى التباطؤ الخامس يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المبدئي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار **Q-Statistic**كلهاأكبر من 5% وهذه دلالة على ان النموذج المبدئي لا يُعانى من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتيجة اختبار LM.

3. اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المبدئي

أ. اختبار مصفوفة الارتباطات Correlation Matrix Test: -

جدول رقم (11):

Detecting Multicollinearity by Using Correlation Matrix

Test :-

	G	GDP	I	INF
G	**1.000000**	0.887786	0.931515	-0.283681
GDP	0.887786	**1.000000**	0.886643	-0.113732
I	0.931515	0.886643	**1.000000**	-0.346067
INF	-0.283681	-0.113732	-0.346067	**1.000000**

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9)

من خلال نتائج الجدول رقم (11) يتضح لنا وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين حجم الاستثمار وكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، وذلك لان قيمة معامل الارتباط بين هذه المتغيرات قد تجاوزت القيمة المعيارية0.80 بين المتغيرات هذه المتغيرات المستقلة في النموذج المبدئي وهي صفة غير جيدة وليست مرغوبة في النموذج.

ب. اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factors Test

جدول رقم (12):

Variance Inflation Factors Test (VIF)

المتغيرات Variable	قيمة الاختبار Centered VIF
G	8.774507
GDP	6.680853
I	10.21319
INF	1.421874

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews v.9).

من خلال نتائج الجدول رقم (12) نجد ان قيمة اختبار معامل تضخم التباين الخاصة بمتغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تساوي (10.21) وهي أكبر من القيمة المعيارية 10 وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج المبدئي يُعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المبدئي، وهي صفة ليست جيدة وغير مرغوبة في النموذج.

4. اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي بين متغيرات النموذج المبدئي: -

جدول رقم (13):

Jarque-Bera Test

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـــ Jarque-Bera
17.75846	0.000139

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews v.9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.000139) وهيأقل من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج المبدئي لاتتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة غير جيدة وليست مرغوبة في النموذج.

- **تقييم مقدرة النموذج المبدئي على التنبؤ:**

اولاً: تعريف التنبؤ: هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المتغير المستقل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.[1]

اما التعريف الاقتصادي للتنبؤ: فهو عملية تقدير للتطور المستقبلي لقيم الظواهر الاقتصادية استناداً للوضع الراهن والعوامل المؤثرة في تطور تلك الظواهر.

ثانياً: أنواع التنبؤ:

هنالك أنواع عديدة للتنبؤ تتحدد بناءَ على الاتي:[2]

1. **صيغة التنبؤ:** التنبؤ بنقطة والتنبؤ بفترة.
2. **فترة التنبؤ:** تنبؤ بعد التحقق وتنبؤ قبل التحقق.
3. **درجة التأكد:** التنبؤ المشروط والتنبؤ غير المشروط.
4. **درجة الشمول:** تنبؤ النموذج المكون من معادلة وتنبؤ النموذج المكون من عدد المعادلات.

---

[1] طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، 2010م، " سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ Eviews (التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار)" ، مطبعة جي تاون، السودان، ص 5.

[2] نفس المرجع، ص 5و 6.

ثالثاً: اختبار وتقييم مقدرة نموذج الدراسة على التنبؤ:

قبل استخدام النموذج في عملية التنبؤ ينبغي اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ، ففي كثير من الأحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي وقياسي إلا انه قد لا يكون ملائم للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، لهذا من الأهمية ان نقوم باختبار مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ على المستوى التطبيقي.

رابعاً: اختبارات مقدرة النموذج على التنبؤ:[1]

1. اختبار كاي تربيع χ^2:

يعتمد هذا الاختبار على التنبؤ بعد اختبار مقدرة النموذج وفية يتم اختبار معنوية الفرق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية، فإذا كانت القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية او الفرق بينهما غير جوهري $(H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ عالية، أما إذا كان الفرق جوهري $(H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ تكون ضعيفة.

2. اختبار تي T:

يستخدم هذا المعيار لاختبار معنوية الفرق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بناءً على تحديد الفروض الاتية:

فرض العدم: عدم وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية $(H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a)$ ويكون النموذج في هذه الحالة ذو مقدرة عالية على التنبؤ.

الفرض البديل: وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية $(H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a)$ ويكون النموذج ذو مقدرة ضعيفة على التنبؤ.

3. اختبار ثايل Theil:[2]

لقد اقترح ثايل هذا الاختبار الذي يتوقف على الاتي:

- اذا كان التغير الفعلي (dt) يساوي التغير الفعلي (da) فإن قيمة معامل ثايل (T) تساوي صفر (T=Zero) وهذا يشير إلي مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ.

[1] نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] نفس المرجع السابق، ص 19.

- اذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي الصفر فان قيمة معامل ثايل (T) تساوي الواحد (T=1) وهذا يشير الي الحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن.
- كلما ذادت قيمة معامل ثايل (T) عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ[1].

خامساً: اختبار مقدرة النموذج المبدئي"المقدر لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان"على التنبؤ:-

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.

الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (14):

نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل في النموذج المبدئي

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.050350

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (14) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.05) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي مقدرةالنموذج المبدئيعلى التنبؤ.

خاتمة النموذج المبدئي: من خلال تقييم النموذج المبدئي لدراسةأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م –2015منجد ان النموذج المبدئي قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي إلا انه لم يجتاز المعيار القياسي، وبالتالي لا يمكننا الاعتماد على النموذج المبدئيلاختبار فرضيات الدراسة الحالية، لذلك سوف نعتمد على أسلوب التجريب للوصول الي النموذج الأمثل.

المبحث الثالث

نتائج تقدير النموذج الأمثل للدراسة

تمهيد: من خلال نتائج تقييم النموذج المبدئي وجد ان النموذج المبدئي لم يجتاز المعيار القياسي نسبة لأنه يُعاني من مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي ومشكلة ارتباط خطي متعدد قوي بين حجم الاستثمار الأجنبي وكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ومن خلال استخدام أسلوب التجريب وجد ان حذف متغير حجم الاستثمار الأجنبي من الدالة يقودنا الي الوصول الي النموذج الأمثل للدراسة الحالية.

- **اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الأمثل**

اولاً: منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test Approach: –

يتطلب تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك التي توفرها لنا نموذج ARDL ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى فقط او الفرق الأول فقط او خليط بينها، وبما ان متغيرات الدراسة بعضها متكاملة من الدرجة صفر (متغير الصرف الفعلي للزكاة، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي)، والبعض الاخر متكاملة من الدرجة الاولي (متغير الانفاق الحكومي، ومتغير معدل التضخم) وبالتالي فإن تطبيق اختبار الحدود قد أصبح ممكننا.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الاجل) بين متغيرات النموذج الأمثل: –

جدول رقم (15):

اختبار الحدود Bound Test: –

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test Statistic)	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
F-Statistic	27.53270	3
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية Significance	الحد الأدنى I0 Bound	الحد الأعلى I1 Bound
%10	2.72	3.77
%5	3.23	4.35
%2.5	3.69	4.89
%1	4.29	5.61

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول رقم (14) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار F تساوى (27.53270) وهي أكبر من جميع القيم الحرجة الدنيا والعليا لاختبار الحدود حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي– معدل التضخم) إلى المتغير التابع (الصرف الفعلي للزكاة).

- **نتائج تقدير النموذج الأمثل (المعدل)**

جدول رقم (16):

نتائج النموذج الأمثل لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م –2015م

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F-Statistic)
C	90500013	30765110	2.941644	0.0075	0.000000
G	13523.10	2158.986	6.263635	0.0000	
GDP	1652.263	201.7928	8.187920	0.0000	
INF	−1388910	356455.0	−3.896453	0.0008	

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.V9).

يمكن كتابة معادلة النموذج الأمثل المقدر كالاتي:

$$\widehat{FIN}_t = 90500013 + 13523.10 * G + 1652.263 * GDP + -1388910 * INF$$

- **تقيم نتائج تقدير النموذج الأمثل وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي**

بعد الانتهاء من التقدير لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

اولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

- قيمة معامل الثابت تساوي (90500013) ذا إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الانفاق الحكومي تساوي (13523.10) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة يزداد الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 13523.10 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي تساوي (1652.263) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة يزداد الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 1652.263 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل معدل التضخم تساوي (1388910-) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والصرف الفعلي للزكاة، أي كلما زاد معدل التضخم بوحدة ينخفض الصرف الفعلي للزكاة بـــــ 1388910 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (17):

الجدول التالي يوضح التقييم الاقتصادي للنموذج الأمثل(بإيجاز)

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم الاقتصادي
C	90500013	موافقة للنظرية الاقتصادية
G	13523.10	موافقة للنظرية الاقتصادية
GDP	1652.263	موافقة للنظرية الاقتصادية
INF	-1388910	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثانياً: التقييم وفق المعيار الإحصائي: -

جدول رقم (18):

تقيم النموذج الأمثل وفق المعيار الإحصائي

المتغيرات	قيمة (t)	معنوية المعالم	قيمة (f)	Prob.(F-Statistic)	$\bar{R}^2$
C	2.941644	0.0075			
G	6.263635	0.0000	379.1746	0.000000	0.978439

GDP	8.187920	0.0000			
INF	-3.896453	0.0008			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

1. جودة توفيق النموذج الأمثل"Adjusted R-Squared": -

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذجويدل معامل التحديد المعدل(0.98)على أن المتغيرات التفسيرية(الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الإجمالي –معدل التضخم) مسئولة بنسبة 98% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصرف الفعلي للزكاة) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية والباقي 2% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (غير المضمنة) في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج الأمثل.

2. المعنوية الكلية للنموذج الأمثل"F-Statistic ": -

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.000000 وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية1%وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج الأمثل.

3. المعنوية الجزئية للنموذجالأمثل"T-Statistic" : -

جدول رقم (19):

نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذجالأمثل (بإيجاز)

المتغيرات Variables	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الجزئية للنموذج عند 1%	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%
C	2.941644	0.0075	معنوي	معنوي
G	6.263635	0.0000	معنوي	معنوي
GDP	8.187920	0.0000	معنوي	معنوي
INF	-3.896453	0.0008	معنوي	معنوي

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثالثاً: التقييم وفق المعيار القياسي:

1.اختبار مشكلة اختلاف التباين في النموذج الأمثل Heteroskedasticity Test: –

جدول رقم (20)

HeteroskedasticityUsing ARCH Test

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
ARCH	Obs*R-squared	1.358844	Prob. Chi-Square(1)	0.2437

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (19) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared = 0.2437 أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج الأمثل لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الأمثل

أ. اختبار دربن واتسون Durbin Watson:

جدول رقم (21):

اختبار دربن واتسون Durbin-Watson stat

قيمة اختبار دربن واتسون (DW)	القيمة الدنيا (d_L)	القيمة العليا (d_u)
2.057	1.143	1.652

المصدر: من اعداد الباحث من واقع نتائج الملحق رقم (18) والملحق رقم (20).

من خلال الجدول رقم (20) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة والجدولية لاختبار دربن واتسون توافق الحالة الثالثة$(2 < DW < 4 - d_u = 2.348)$ وبالتالي سوف نقبل فرض العدم الذي يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج الأمثل.

ب. اختبار LM:

جدول رقم (22):

LM Test:

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
LM	Obs*R-squared	0.648488	Prob. Chi-Square(1)	0.4207

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (21) نجد ان القيمة الاحتمالية لـــ (Obs*R-squared = 0.4207اكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج الأمثل لا يعاني من مشكلة

ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتيجة اختبار Durbin Watson.

ج. اختبار Q-Statistic

جدول رقم (23):

Q-Statistic Test:

فترات التباطؤ LAG	الارتباط الذاتي AC	الارتباط الجزئي PAC	اختبار كيو Q-Stat	القيمة الاحتمالية
1	-0.163	-0.136	0.5395	0.463
2	-0.061	-0.081	0.6514	0.722
3	0.060	0.042	0.7672	0.857
4	-0.310	-0.308	3.9425	0.414
5	-0.014	-0.103	3.9494	0.557

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

نتيجة اختبار **Correlogram Q-Statistic** حتى التباطؤ الخامس يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج الأمثل وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار **Q-Statistic** كلها أكبر من 5% وهذه دلالة على ان النموذج الأمثل لا يُعانى من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتيجة اختبار Durbin Watsonواختبار LM.

3. اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج الأمثل

جدول رقم (24):

Variance Inflation Factors Test (VIF)

المتغيرات Variable	قيمة الاختبار Centered VIF
G	5.617475
GDP	5.233101
INF	1.205581

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews v.9).

من خلال نتائج الجدول رقم (24) نجد ان قيم اختبار معامل تضخم التباين اقل من القيمة المعيارية 10 وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج الأمثل لا يُعاني من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج الأمثل، وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

4. اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي بين متغيرات النموذج الأمثل: -

جدول رقم (25):

Jarque-Bera Test

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـــ Jarque-Bera
1.011459	0.603066

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews v.9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.603066) وهيأكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذجالأمثلتتبع التوزيع الطبيعي وهي صفةجيدة ومرغوبة في النموذج.

- **تقييم مقدرة النموذج المبدئي على الأمثل:**

اختبار معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality Coefficient:-

جدول رقم (26):

نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل في النموذج الأمثل

قيمة الاختبار	اسم الاختبار
0.055512	**Theil Inequality Coefficient**

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (26) يتضح ان قيمة معامل لثايل تساوي (0.05) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي مقدرةالنموذج المبدئي على التنبؤ.

خاتمة النموذج الأمثل: من خلال تقييم النموذج الأمثل لدراسةأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من 1990م –2015م نجد ان النموذج الأمثل قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، كما ان اختبار ثايل قد دلت على وجود مقدرة عالية للنموذج الأمثل على التنبؤ بالصرف الفعلي للزكاة، وبالتالي يمكننا الاعتماد على النموذج الأمثل الحالي لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية في السودان وتقيمها لما لها من أثر على الصرف الفعلي للزكاةوبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد تم تقدير نموذج قياسي لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان خلال الفترة من (1990-2015 م) وقياس معاملات المتغيرات المؤثرة في الدالة وتحديد إشارات المعالم وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والصرف الفعلي للزكاة، حيث بلغت قيمة معامل الانفاق الحكومي (13523.10) ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والصرف الفعلي للزكاة وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

2. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والصرف الفعلي للزكاة، حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (1652.263) ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصرف الفعلي للزكاة وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

3. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والصرف الفعلي للزكاة، حيث بلغت قيمة معامل معدل التضخم (1388910-) ذات إشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والصرف الفعلي للزكاة وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0008) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

النتائج

1. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين الصرف الفعلي للزكاة وكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
2. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بين الصرف الفعلي للزكاة ومعدل التضخم.
3. توصلت الدراسة الي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصرف الفعلي للزكاة وكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم حتى عند مستوى المعنوية(1%).
4. اثبتت نتائج التحليل ان المتغيرات المضمنة في النموذج هي الأعلى تأثير على الصرف الفعلي للزكاة لأنها تفسر 98% من التغيرات التي تحدث للصرف الفعلي للزكاة.
5. توصلت الدراسة الي وجود علاقة توازنيه وتكامل مشترك بين متغيرات النموذج المبدئي ومتغيرات النموذج الأمثل حتى بعد حذف متغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاجل الطويل، حيث دلت نتائج اختبار الحدود علي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الي المتغير التابع وعلية يصبح نموذج الدراسة له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.
6. دلت نتائج التحليل على مقدرة النموذج الأمثل على التنبؤ بالصرف الفعلي للزكاة، حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.055512) وهي قريبة جداً من الصفر مما يدل علي وجود مقدرة عالية للنموذج الأمثل على التنبؤ.

التوصيات

1- نوصي بزيادة الصرف الفعلي للزكاة حسب مصارفها المحددة بحث أن مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى خفض معدل التضخم .

2- كما نوصي بزيادة كل من الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والإستثمار يؤدي بدوره إلى تنمية الموارد البشرية وتحسين أداء الإقتصاد الكلي.

3- نوصي بزيادة نسبة المبالغ المخصصة للصرف الفعلي للزكاة في جميع مصارفها المختلفة يؤدي إلى تطوير العمل الإداري والتنظيمي واستيعاب المستهدفين في كل مصرف من المصارف والاستفادة من علاقتها الموجبة بالمتغيرات الإقتصادية ذات الصلة.

4-استخدام المعادلات الانية لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان.

5- دراسة قياسية باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصرف الفعلي للزكاة في السودان.

قائمة المراجع والمصادر

اولاً :القران الكريم

ثانياً:السنة النبوية

1. ابن قدامة ، المغني ، ج2، ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، ج2 ، مجمع الأنهر ، ج1 ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الأموال ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر 1401هـ / 1981م
2. سنن الترمذي ، كتاب الزكاة الجزء الثالث ،
3. السيراتي ، كشاف القناع ، ج2 ، البهوتي ، شرح منتهي الإيرادات ، ج2 ، الشرح الكبير مع حاشية البهوتي ، ج6 ، محمد الشربيني الخطيب ، مغني المنهاج ، ج3 ، ، الرملي نهاية المحتاج ، ج6 ، ابن عابدين ، مرجع سابق ، ج2
4. شمس الدين السرخسي ، كتاب المبسوط ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت (ب.ت) ، ابن عابدين مرجع سابق .
5. صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، ج2 .
6. محمد الرزقاني ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج2 ، 1355هـ/ 1936م ، ابن الهمام الحنفي ومحمد عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ج2 ، 1389هـ/1970م ، ابن قدامة مرجع سابق ، ودامادا أفندي ، مرجع سابق .
7. النووي ، المجموع : شرح المهذب ، ج1 ، روضة الطالبين ، ج2 .
8. يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادي (ب . ت) .

ثالثاً: الكتب باللغة العربية:

1. أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي
2. إسماعيل السيوفي2006، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية
3. إسماعيل عبدالرحمن، 1421هـ، تحليل الانحدار الخطي، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض معهد الإدارة العامة.
4. امتثال محمد حسن، محمد علي محمد أحمد، 2000.
5. شيخي محمد، طرق ، 2012، الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي .
6. طارق محمد الرشيد، ، 2005، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى .
7. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews– مشاكل القياس، بدون دار نشر، بدون سنة .
8. طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، 2010م، " سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ Eviews (التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار)" ، مطبعة جي تاون، السودان .
9. الطيب زين العابدين ، مرجع سابق ، الطبعة الثانية .

10. عبد الجبار بسبس ، أثر الزكاة على النشاط الإقتصادي ، المؤتمر العالمي الرابع للزكاة ، مطبوعات بيت الزكاة الكويتي ، (ب،ت) .
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 1990 .
12. عبد الله الطاهر ، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع .
13. عزالدين مالك الطيب، 2008م، المدخل الى الاقتصاد القياسي، المجلد الأولى، الخرطوم، مطبعة جيتاون، طبعةأولى .
14. عواد علاء الدين حسين ، 1998م ، القياس الاقتصادي، الدوحة .
15. فؤاد العمر ، تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر ، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة العالمي الرابع ، بيت الزكاة الكويتي.
16. فرج محمد حسن محمود ،،2006م، تحليل الانحدار، مطبعة جيتاون، الخرطوم، طبعة أولى.
17. فرج محمد حسن محمود، 2006، تحليل الانحدار، مطبعة جي تاون، الخرطوم، الطبعة الأولى .
18. كامل العلاوي، 2011،القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي .
19. كانفورث، جورج دون ميلز، 1424ه، 2014م ،الإحصاء للتجاريين مدخل حديث، تعريب د. سليمان محمد عبدالحميد، محمد توفيق،دارالمريخ للنشر،السعودية- الرياض،
20. محمد سر الختم محمد أحمد ، الآثار الإقتصادية للزكاة ، (ب.ت) .
21. محمد عبد المنعم عفر، السياسية الإقتصادية والشرعية ، (ب ، ت) .
22. محمد على فؤاد رضوان ، لجان الزكاة كوسيلة للتنمية الذاتية ، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة ، بنك ناصر الإجتماعي ، (ب.ت) .
23. المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، 2001.
24. مريم عمر حب الله عمر، (1980–2014)""النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة الكهرباء في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015.
25. وفاء صلاح الدين على فضل، (1980–2012)، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان "، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014.

رابعاً: الكتب باللغة الأجنبية:

1- C.Albert , And Others , Money , Debt And Economic Activitiey (ND).
F.R Faridi , " Theory of Fiscal Policy In an Islamic
2- F.R Faridi , " Zacat" Fiscal Polity " , Internatioal Center Research in Islamic Economics (E.D) Studies in Islmaic Economic King Abdulaziz University . Jeddah . 1400H .

خامساً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:

1- عبدالعظيم أحمد داؤد (2019م)، استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان 1993م-2016 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، الدراسات العليا .
2- رحاب عبدالرحمن الساير(2015م) ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان 2000-2013م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، الدراسات العليا .
3- نمارق موسى أحمد سليمان (2015م)، أثر التغيير في عرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي في السوداني 1999-2014م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، الدراسات العليا .
4- طه علي احمد طه (2014م)، الزكاة وأثرها في الاستقلال الاقتصادي بالتطبيق على ديوان الزكاة السودان ، رسالة ماجستير جامعة القرآن الكريم ، كلية لاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
5- وفاء عبدالرحمن أحمد (2006م)، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الانتاجية لديوان الزكاة في السودان ، جامعة ام درمان الاسلامية ، قسم الاقتصاد .
6- صفية عبد الله (2003) ، الآثار الإقتصادية للزكاة بالتطبيق علي التجربة السودانية ، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، الدرسات العليا – مصارف.
7- نعمات عباس عبدالله (2000م)، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير جامعة النيلين قسم التنمية الاقتصادية.
8- ربيع يوسف فضل المولي (1998م) : ولاية الدولة علي الزكاة وعلاقة الزكاة بالميزانية ، رسال ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، الدراسات العليا ، كلية الشرعية والقانون قسم الفقه المقارن
9- لبنى عبدالعزيز حسن حضرة (1996م) ، الاثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المسلم ، جامعة أم درمان الاسلامية ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
10- أحمد عبد الله إبراهيم (1990م)، دور الزكاة في علاج بعض المشكلات الإقتصادية 1990م، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية ، قسم الدرسات العليا.
11- محمد البشير عبد القادر (1988م)، فريضة الزكاة دراسة تحليلية لتطبيق الزكاة في السودان -1988م ، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد .

سادساً: التقارير:

1. تقرير ديوان الزكاة (إدارة الإحصاء والمعلومات) ، جمهورية السودان ، تقرير ديوان الزكاة لعام 1998م.
2. ديوان الزكاة ، جمهورية السودان ، تقرير المشاريع الإنتاجية والخدمات ، 1998م

سابعاً: الشبكة العنكبوتية:

كما توجد بعض الاقتباسات من الانترنت

الملاحق

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

INF	I	GDP	G	FIN	OBS
67.4	10.3	7901	6252.1	154900	**1990**
123.7	25.9	8498	6353.2	532700	**1991**
117.6	73.1	9057	5344.6	1413100	**1992**
101.3	188	9471	9894.1	3265600	**1993**
116.8	426.4	9566	119.4	6575200	**1994**
69.4	894	1014	278.2	12455650	**1995**
129.3	1409.1	1074	830	24178000	**1996**
46.4	2842.9	1142	1243.6	73808000	**1997**
16.9	5751.4	1215.6	1575	75280000	**1998**
16.2	4424.5	1294.2	1975	85383000	**1999**
3	3887.6	1372.6	3125	114905000	**2000**
4.9	6787.5	1464.9	3428	122792000	**2001**
8.3	10426.4	1566.2	3770	139539000	**2002**
7.7	9880.1	1717.3	5633	160832000	**2003**
8.5	13069.6	1733.5	7936	221061000	**2004**
8.5	21185.6	1904.7	10435	249111000	**2005**
7.2	25275.9	2082.3	14713	290228000	**2006**
8.1	27235.4	2211	17403	329753876	**2007**
14.3	27900.2	2354	22725	366696834	**2008**
11.2	28584.7	2800	21025.9	428365047	**2009**
13	34803.9	2940	24162.1	472066275	**2010**
18.1	60686.8	186690	28578.3	597739097	**2011**
35.1	59558.9	243413	26272	718538419	**2012**
37.1	83197.6	294630	36178.5	1093709601	**2013**

تابع ملحق رقم (1)

INF	I	GDP	G	FIN	OBS
36.9	58134.2	475828	50371.2	1420808861	**2014**
16.9	121793	582937	54854.2	1889299761	**2015**

المصدر: ديوان الزكاة الأمانة العامة إدارة الإحصاء وتقنية المعلومات، البنك المركزي إدارة الإحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الاستثمار.

حيث ان:

FIN: اجمالي الصرف الفعلي للزكاة.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

I: حجم الاستثمار.

INF: معدل التضخم.

G: الانفاق الحكومي.

ملحق رقم (2)

استقرار متغيرات الدراسة عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج

استقرار المتغير التابع (الصرف الفعلي للزكاة) عند المستوى

Null Hypothesis: FIN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		12.28113	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FIN)
Method: Least Squares
Date: 12/14/17 Time: 06:37
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN(-1)	0.325621	0.026514	12.28113	0.0000
C	-15727710	11888178	-1.322971	0.1988

R-squared	0.867684	Mean dependent var	75565794
Adjusted R-squared	0.861931	S.D. dependent var	1.25E+08
S.E. of regression	46386901	Akaike info criterion	38.21955
Sum squared resid	4.95E+16	Schwarz criterion	38.31706
Log likelihood	-475.7444	Hannan-Quinn criter.	38.24660
F-statistic	150.8262	Durbin-Watson stat	1.931280
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (3)

استقرار متغير الانفاق الحكومي عند المستوى

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.900257	0.0069
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 07:57
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.821144	0.210536	-3.900257	0.0008
C	1692.084	985.2244	1.717461	0.0999

R-squared	0.408793	Mean dependent var	182.5792
Adjusted R-squared	0.381920	S.D. dependent var	5645.758
S.E. of regression	4438.587	Akaike info criterion	19.71371
Sum squared resid	4.33E+08	Schwarz criterion	19.81189
Log likelihood	-234.5646	Hannan-Quinn criter.	19.73976
F-statistic	15.21200	Durbin-Watson stat	2.032218
Prob(F-statistic)	0.000769		

ملحق رقم (4)

استقرار متغير حجم الاستثمار الأجنبي عند المستوى

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.855707	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(I)
Method: Least Squares
Date: 12/14/17 Time: 06:39
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I(-1)	1.253644	0.258180	4.855707	0.0003
D(I(-1))	-2.332980	0.444414	-5.249561	0.0002
D(I(-2))	-1.476520	0.518612	-2.847060	0.0137
D(I(-3))	-2.789141	0.444569	-6.273809	0.0000
D(I(-4))	-1.052375	0.515555	-2.041247	0.0621
D(I(-5))	-2.078464	0.745542	-2.787856	0.0154
C	3548.680	1604.458	2.211762	0.0455

R-squared	0.949661	Mean dependent var	6044.950
Adjusted R-squared	0.926427	S.D. dependent var	16781.50
S.E. of regression	4551.859	Akaike info criterion	19.95368
Sum squared resid	2.69E+08	Schwarz criterion	20.30218
Log likelihood	-192.5368	Hannan-Quinn criter.	20.02171
F-statistic	40.87470	Durbin-Watson stat	1.879442
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (5)

استقرار متغير الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.921241	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/14/17 Time: 06:40
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.287513	0.073322	3.921241	0.0007
C	8361.962	9364.277	0.892964	0.3811

R-squared	0.400669	Mean dependent var	23001.46
Adjusted R-squared	0.374611	S.D. dependent var	54297.59
S.E. of regression	42939.36	Akaike info criterion	24.24958
Sum squared resid	4.24E+10	Schwarz criterion	24.34709
Log likelihood	-301.1198	Hannan-Quinn criter.	24.27663
F-statistic	15.37613	Durbin-Watson stat	2.262050
Prob(F-statistic)	0.000684		

ملحق رقم (6)

استقرار معدل التضخم عند المستوى

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.781860	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/14/17 Time: 06:33
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.370730	0.176144	-7.781860	0.0000
C	-4.921137	4.804309	-1.024317	0.3168

R-squared	0.733519	Mean dependent var	-3.179167
Adjusted R-squared	0.721406	S.D. dependent var	44.54291
S.E. of regression	23.51065	Akaike info criterion	9.232439
Sum squared resid	12160.51	Schwarz criterion	9.330610
Log likelihood	-108.7893	Hannan-Quinn criter.	9.258484
F-statistic	60.55734	Durbin-Watson stat	2.105682
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (7)

اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 12/15/17 Time: 08:01
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	38.35323	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:
Dependent Variable: D(FIN)
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 08:01
Sample: 1992 2015
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FIN(-1))	-0.336099	0.271236	-1.239141	0.2436
D(G)	-1584.845	1444.170	-1.097409	0.2982
D(G(-1))	2798.315	1329.783	2.104340	0.0616
D(GDP)	284.8711	130.8164	2.177640	0.0545
D(GDP(-1))	-743.4752	248.6135	-2.990486	0.0136
D(I)	1155.605	721.2980	1.602119	0.1402
D(I(-1))	-4086.234	1881.441	-2.171865	0.0550
D(INF)	-369777.7	160410.0	-2.305204	0.0439
C	4532190.	12557530	0.360914	0.7257
G(-1)	-5404.927	2196.250	-2.460980	0.0336
GDP(-1)	856.2406	219.1665	3.906803	0.0029
I(-1)	6227.389	1399.074	4.451080	0.0012
INF	177547.7	198633.1	0.893848	0.3924
FIN(-1)	-0.024683	0.164941	-0.149650	0.8840

R-squared	0.995254	Mean dependent var	78698628
Adjusted R-squ...	0.989084	S.D. dependent var	1.27E+08
S.E. of regression	13218442	Akaike info criterion	35.92332
Sum squared re...	1.75E+15	Schwarz criterion	36.61052
Log likelihood	-417.0799	Hannan-Quinn criter.	36.10564
F-statistic	161.3035	Durbin-Watson stat	1.610426
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملاحق نتائج تقدير النموذج المبدئي (المقترح)

ملحق رقم (8)

نتائج تقدير النموذج المبدئي

Dependent Variable: FIN
Method: Least Squares
Date: 12/14/17 Time: 22:01
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	71351751	29968717	2.380874	0.0268
G	10334.39	2506.356	4.123272	0.0005
GDP	1443.155	211.7844	6.814265	0.0000
I	2855.858	1346.454	2.121022	0.0460
INF	-1091452.	359574.8	-3.035398	0.0063

R-squared	0.984374	Mean dependent var	3.42E+08
Adjusted R-squared	0.981398	S.D. dependent var	4.71E+08
S.E. of regression	64262424	Akaike info criterion	38.96589
Sum squared resid	8.67E+16	Schwarz criterion	39.20783
Log likelihood	-501.5566	Hannan-Quinn criter.	39.03556
F-statistic	330.7317	Durbin-Watson stat	1.537593
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (9)

اختبار مشكلة اختلاف التباين في النموذج المبدئي باستخدام اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.597595	Prob. F(1,23)	0.2189
Obs*R-squared	1.623731	Prob. Chi-Square(1)	0.2026

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 09:27
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.43E+15	1.63E+15	1.489911	0.1498
RESID^2(-1)	0.255374	0.202043	1.263960	0.2189

R-squared	0.064949	Mean dependent var	3.25E+15
Adjusted R-squared	0.024295	S.D. dependent var	7.58E+15
S.E. of regression	7.49E+15	Akaike info criterion	76.01905
Sum squared resid	1.29E+33	Schwarz criterion	76.11656
Log likelihood	-948.2381	Hannan-Quinn criter.	76.04609
F-statistic	1.597595	Durbin-Watson stat	1.923359
Prob(F-statistic)	0.218905		

ملحق رقم (10)

القيم الجدولية لاختبار Durbin Watson عند مستوى معنوية 5% (نجد فيه ان القيمة الجدولية " العليا والدنيا " لاختبار دربن واتسون لحجم العينة 26 ودرجة الحرية 4 تساوي 1.062 للقيمة الدنيا و 1.759 للقيمة العليا عند مستوى المعنوية 5%).

Table A-2

Models with an intercept (from Savin and White)

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

	k'*=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9		k'=10	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
7	0.700	1.356	0.467	1.896	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	-----	-----	-----	-----	-----	-----
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	-----	-----	-----	-----
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	-----	-----
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470

ملحق رقم (11)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المبدئي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.730224	Prob. F(1,20)	0.4029
Obs*R-squared	0.915853	Prob. Chi-Square(1)	0.3386

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 08:41
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5365068.	30809573	-0.174136	0.8635
G	-457.7724	2578.865	-0.177509	0.8609
GDP	-2.932353	213.1856	-0.013755	0.9892
I	347.4478	1414.868	0.245569	0.8085
INF	112850.8	385249.1	0.292929	0.7726
RESID(-1)	0.216606	0.253479	0.854532	0.4029

R-squared	0.035225	Mean dependent var	3.32E-08
Adjusted R-squared	-0.205969	S.D. dependent var	58897485
S.E. of regression	64679217	Akaike info criterion	39.00695
Sum squared resid	8.37E+16	Schwarz criterion	39.29728
Log likelihood	-501.0904	Hannan-Quinn criter.	39.09056
F-statistic	0.146045	Durbin-Watson stat	1.760309
Prob(F-statistic)	0.978945		

ملحق رقم (12)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المبدئي باستخدام اختبار Q Statistics

Date: 12/15/17 Time: 08:43
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.163	0.163	0.7701	0.380
		2	-0.231	-0.265	2.3931	0.302
		3	-0.179	-0.097	3.4039	0.333
		4	-0.225	-0.260	5.0776	0.279
		5	0.084	0.113	5.3219	0.378

ملحق رقم (13)

اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج المبدئي باستخدام اختبار Correlation Matrix

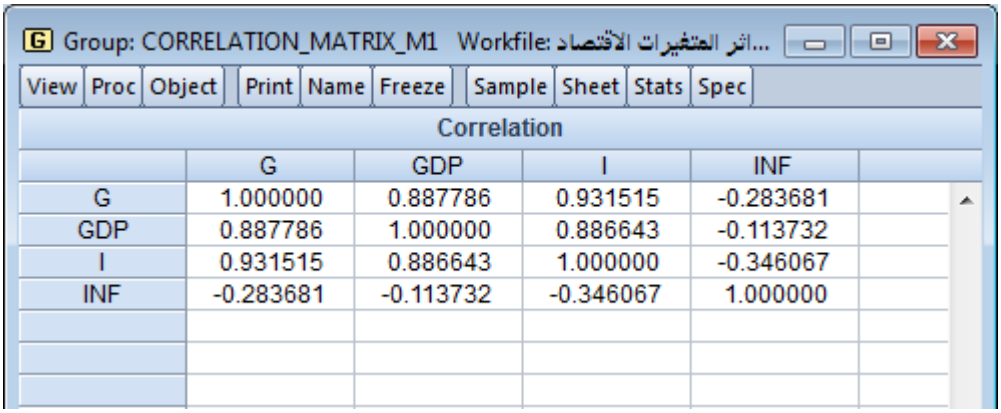

Correlation

	G	GDP	I	INF
G	1.000000	0.887786	0.931515	-0.283681
GDP	0.887786	1.000000	0.886643	-0.113732
I	0.931515	0.886643	1.000000	-0.346067
INF	-0.283681	-0.113732	-0.346067	1.000000

ملحق رقم (14)

اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج المبدئي باستخدام اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 12/15/17 Time: 08:44
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	8.98E+14	5.654516	NA
G	6281819.	16.54653	8.774507
GDP	44852.65	8.119649	6.680853
I	1812939.	16.46419	10.21319
INF	1.29E+11	2.733849	1.421874

ملحق رقم (15)

اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي في النموذج المبدئي باستخدام اختبار Jarque-Bera

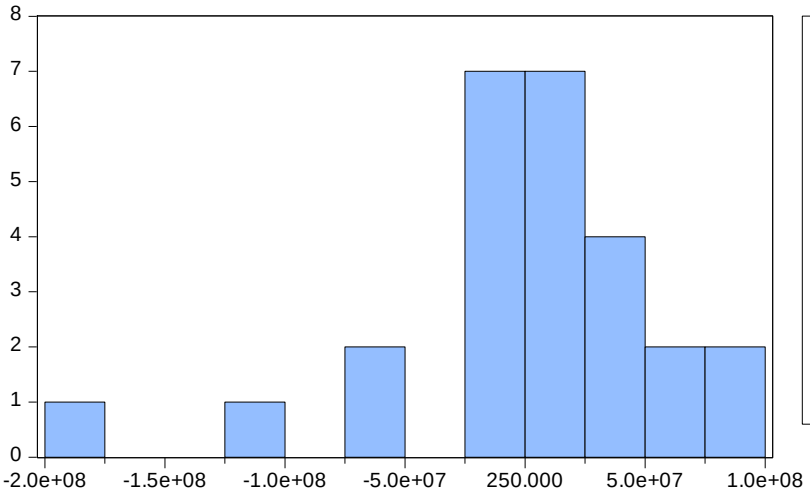

Series: Residuals	
Sample 1990 2015	
Observations 26	
Mean	3.32e-08
Median	6335687.
Maximum	80416352
Minimum	-1.92e+08
Std. Dev.	58897485
Skewness	-1.469102
Kurtosis	5.785567
Jarque-Bera	17.75846
Probability	0.000139

ملحق رقم (16)

اختبار مقدرة النموذج المبدئي على التنبؤ باستخدام اختبار Theil

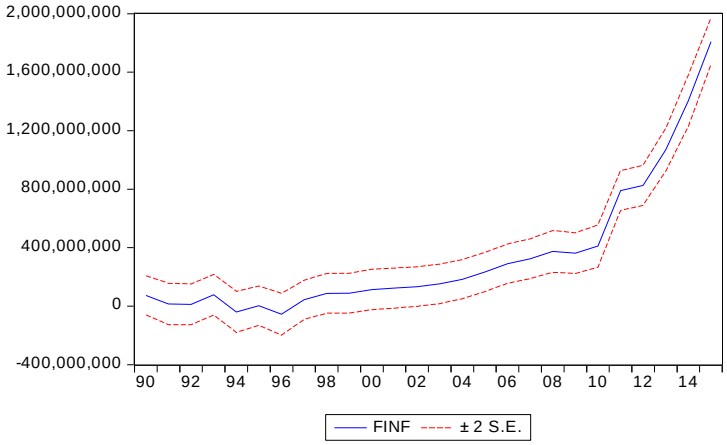

Forecast: FINF	
Actual: FIN	
Forecast sample: 1990 2015	
Included observations: 26	
Root Mean Squared Error	57753735
Mean Absolute Error	37981620
Mean Abs. Percent Error	2093.612
Theil Inequality Coefficient	0.050350
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.003937
Covariance Proportion	0.996063

ملاحق نتائج تقدير النموذج الأمثل (المعدل)

ملحق رقم (17)

اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الامثل عن طريق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 12/15/17 Time: 09:11
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	27.53270	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(FIN)
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 09:11
Sample: 1992 2015
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FIN(-1))	-0.719035	0.213615	-3.366029	0.0051
D(G)	2049.521	2116.710	0.968258	0.3506
D(G(-1))	-431.6027	2003.626	-0.215411	0.8328
D(GDP)	338.7642	150.4253	2.252043	0.0422
D(GDP(-1))	-913.1605	249.6844	-3.657259	0.0029
D(INF)	-70693.35	234198.8	-0.301852	0.7675
C	24169915	19153158	1.261928	0.2291
G(-1)	1061.322	2842.638	0.373358	0.7149
GDP(-1)	1373.202	276.3178	4.969648	0.0003
INF	-234071.4	301155.5	-0.777244	0.4509
FIN(-1)	0.087806	0.200800	0.437281	0.6691

R-squared	0.981493	Mean dependent var	78698628
Adjusted R-squ...	0.967257	S.D. dependent var	1.27E+08
S.E. of regression	22893116	Akaike info criterion	37.03413
Sum squared re...	6.81E+15	Schwarz criterion	37.57407
Log likelihood	-433.4096	Hannan-Quinn criter.	37.17738
F-statistic	68.94316	Durbin-Watson stat	1.638274
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (18)

نتائج تقدير النموذج الأمثل

Dependent Variable: FIN
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 09:10
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	90500013	30765110	2.941644	0.0075
G	13523.10	2158.986	6.263635	0.0000
GDP	1652.263	201.7928	8.187920	0.0000
INF	-1388910.	356455.0	-3.896453	0.0008

R-squared	0.981027	Mean dependent var	3.42E+08
Adjusted R-squared	0.978439	S.D. dependent var	4.71E+08
S.E. of regression	69183903	Akaike info criterion	39.08307
Sum squared resid	1.05E+17	Schwarz criterion	39.27663
Log likelihood	-504.0799	Hannan-Quinn criter.	39.13881
F-statistic	379.1746	Durbin-Watson stat	2.057035
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (19)

اختبار مشكلة اختلاف التباين في النموذج الأمثل باستخدام اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.321992	Prob. F(1,23)	0.2621
Obs*R-squared	1.358844	Prob. Chi-Square(1)	0.2437

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.96E+15	1.44E+15	2.062051	0.0507
RESID^2(-1)	0.243404	0.211696	1.149779	0.2621

R-squared	0.054354	Mean dependent var	3.86E+15
Adjusted R-squared	0.013239	S.D. dependent var	6.10E+15
S.E. of regression	6.05E+15	Akaike info criterion	75.59376
Sum squared resid	8.43E+32	Schwarz criterion	75.69127
Log likelihood	-942.9220	Hannan-Quinn criter.	75.62080
F-statistic	1.321992	Durbin-Watson stat	1.881464
Prob(F-statistic)	0.262051		

ملحق رقم (20)

القيم الجدولية لاختبار Durbin Watson عند مستوى معنوية 5% (نجد فيه القيمة الجدولية " العليا والدنيا " لاختبار دربن واتسون لحجم العينة 26 ودرجة الحرية 3 تساوي 1.143 للقيمة الدنيا و 1.652 للقيمة العليا عند مستوى المعنوية 5%).

Table A-2

Models with an intercept (from Savin and White)

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

	k'*=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9		k'=10	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
7	0.700	1.356	0.467	1.896	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	-----	-----	-----	-----	-----	-----
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	-----	-----	-----	-----
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	-----	-----
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470

ملحق رقم (21)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج الأمثل باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.537177	Prob. F(1,21)	0.4717
Obs*R-squared	0.648488	Prob. Chi-Square(1)	0.4207

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/15/17 Time: 09:19
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1532345.	31164127	0.049170	0.9612
G	172.6351	2194.737	0.078659	0.9380
GDP	-33.47567	209.0012	-0.160170	0.8743
INF	-59523.95	369305.3	-0.161178	0.8735
RESID(-1)	-0.183242	0.250015	-0.732923	0.4717

R-squared	0.024942	Mean dependent var	2.75E-08
Adjusted R-squared	-0.160784	S.D. dependent var	64900254
S.E. of regression	69923316	Akaike info criterion	39.13474
Sum squared resid	1.03E+17	Schwarz criterion	39.37668
Log likelihood	-503.7516	Hannan-Quinn criter.	39.20441
F-statistic	0.134294	Durbin-Watson stat	1.802587
Prob(F-statistic)	0.967925		

ملحق رقم (22): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج الأمثل باستخدام اختبار Q Statistics

Date: 12/15/17 Time: 09:20
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.136	-0.136	0.5395	0.463
		2	-0.061	-0.081	0.6514	0.722
		3	0.060	0.042	0.7672	0.857
		4	-0.310	-0.308	3.9425	0.414
		5	-0.014	-0.103	3.9494	0.557

ملحق رقم (23)

اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج الأمثل باستخدام اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 12/15/17 Time: 09:23
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	9.46E+14	5.141386	NA
G	4661222.	10.59316	5.617475
GDP	40720.32	6.360107	5.233101
INF	1.27E+11	2.317980	1.205581

ملحق رقم (24): اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي في النموذج الأمثل باستخدام اختبار Jarque–Bera

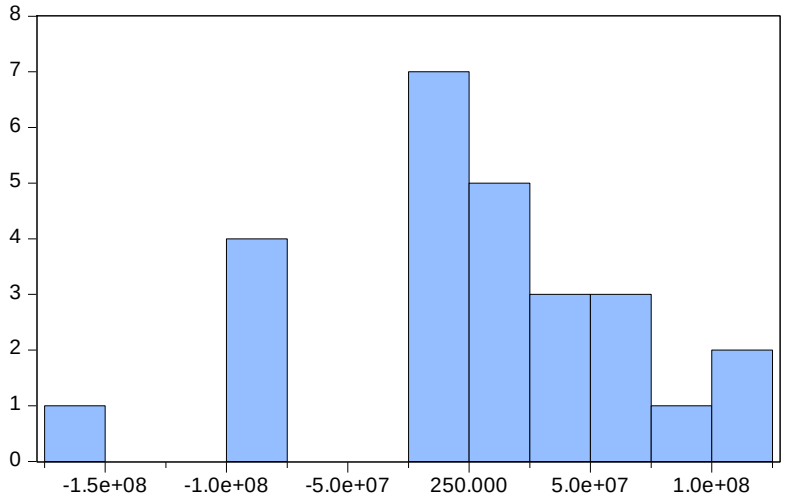

Series: Residuals
Sample 1990 2015
Observations 26

Mean	2.75e-08
Median	4505297.
Maximum	1.17e+08
Minimum	-1.63e+08
Std. Dev.	64900254
Skewness	-0.477418
Kurtosis	3.148126
Jarque-Bera	1.011459
Probability	0.603066

ملحق رقم (25)

اختبار مقدرة النموذج الأمثل على التنبؤ باستخدام اختبار Theil

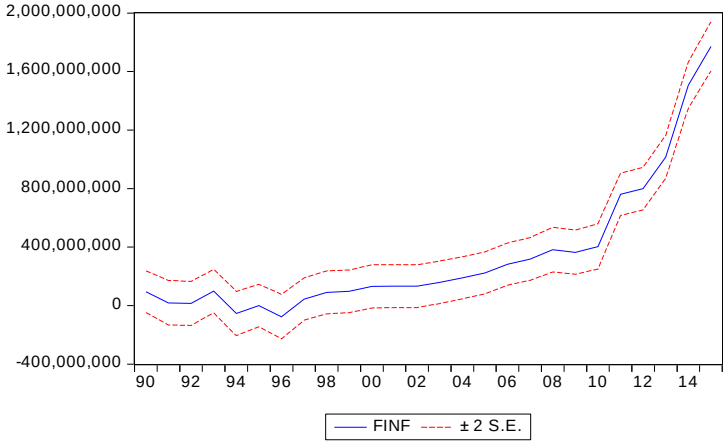

Forecast: FINF
Actual: FIN
Forecast sample: 1990 2015
Included observations: 26

Root Mean Squared Error	63639935
Mean Absolute Error	47519498
Mean Abs. Percent Error	2685.666
Theil Inequality Coefficient	0.055512
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.004789
Covariance Proportion	0.995211